ملامح الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد وثقافته في بعض القطاعات الحكومية: دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة(*)

د. شريف محمد عوض
أستاذ مساعد بقسم الاجتماع
كلية الآداب بجامعة القاهرة

الملخص

حاولت الدراسة الراهنة تسليط الضوء على ملامح الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد وثقافته في بعض القطاعات الحكومية، وذلك بقصد تعميق الفهم بمجمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية له، وتحليل مجالات الخطورة الاجتماعية التي تفرزها ظاهرة الفساد. ومن هذا المنطلق، استهدفت الدراسة تحليل الخطورة الاجتماعية للفساد في ثلاثة قطاعات حكومية حيوية في محافظة الجيزة: المرور، والتموين، والمحليات، من خلال سحب عينة عشوائية بسيطة من القطاعات الثلاثة، بلغ إجمالي أفراد العينة ٣٢٥ موظفًا. هذا فضلًا عن الكشف عن العلاقة الارتباطية بين ثقافة الفساد وحجم انتشاره في مجتمع الدراسة، والذي تم من خلال إجراء عدد من المقابلات المتعمقة مع شرائح اجتماعية متنوعة داخل محافظة الجيزة بلغ إجماليها ١٥ حالة. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: تفشي انتشار الفساد في القطاعات الحكومية الثلاثة بنسبة بلغت ٨٨%، وأن قطاع المرور كان من أكثر القطاعات التي اتضحت فيه مظاهر الفساد بنسبة بلغت ٩١,٣%. كما أوضحت نتائج الدراسة أن الفساد السائد بين موظفي قطاعات الدراسة الثلاثة يمكن إدراجه ضمن ما أسماه التراث البحثي الفساد الصغير، المحسوس والملموس في حياتنا اليومية.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٠) العدد (٣) أبريل ٢٠٢٠**

Abstract;

The present study tried to shed light on the features of social and economic risk of corruption and its culture in some government sectors, with a view to deepen understanding of the overall social and economic effects of corruption, and analysis of the fields of social risk arising from the phenomenon of corruption. In this context, the study aimed to analyze the social risk of corruption in three vital government sectors in Giza Governorate: Traffic, Supply and Localities, by drawing a simple random sample from the three sectors, totaling 325 employees. In addition, the correlation between the culture of corruption and its prevalence in the study population was revealed, which was conducted through a number of in-depth interviews with various social strata within Giza Governorate totaling 15 cases. The study concluded that the prevalence of corruption in the three government sectors increased by 88%, and that the traffic sector was one of the most sectors where corruption manifested by 913%. The results of the study also showed that the prevalence of corruption among the employees of the three sectors of the study can be included in what the research heritage called small corruption, tangible in our daily lives.

أولًا. مقدمة حول أهمية موضوع الدراسة:

تحظى ظاهرة الفساد باهتمام كبير في علم الاجتماع الاقتصادي في الوقت الراهن؛ نظرًا إلى جملة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بل والثقافية التي يحدثها الفساد في بنية المجتمع المعاصر. فالفساد يهدد أمن المجتمعات وسيادة القانون، كذلك يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان، ومقوضًا للرفاهية والعدالة الاجتماعية. أيضًا صار الفساد مدخلًا للجريمة والتطرف والإرهاب، ومن ثم ينعكس على حالة الأمن المجتمعي. فالفساد ظاهرة مجتمعية معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وأخلاقية وقانونية، ومحاولة التصدي لدراسة وتحليل الفساد على المستوى الاجتماعي وبالتحديد من خلال المنظور السوسيولوجي أمرٌ يشوبه قدرٌ من الصعوبة؛ نظرًا لتشعب وتداخل الآثار الاجتماعية للفساد في كافة تفاصيل البنية الاجتماعية والثقافية في المجتمع، حيث يساعد انتشار الفساد على زيادة

حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية، ومن ثم يزيد من معدلات الفقر والإفقار والاستبعاد الاجتماعي. ومن ثم يقوض ثقة المجتمع في السلطة الحاكمة (عبد المنعم، ١٩٩٩: ١٣١). ويحد من شفافيتها (لخميسي، ٢٠١٣: ٧٢) ويُضعف من دور مؤسساتها الاقتصادية وأنظمتها المالية (العتيبي، ٢٠١٥: ٧٦).

ومن الأمور التي تزيد من صعوبة تدارس الآثار الاجتماعية للفساد، عدم توفر بيانات دقيقة عن حجم الفساد؛ بسبب سريته وعدم مشروعيته، غير أنه في السنوات الأخيرة أصدرت بعض المنظمات الدولية بيانات عن الفساد، مما سمح بتحليل هذه الظاهرة في دول العالم، ودراسة علاقته ببعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر فيه ويؤثر فيها. ورغم ذلك لا تزال النسب الحقيقية للفساد غائبة وغير دقيقة، مما يضاعف من صعوبة الدراسة والتحليل في علم الاقتصاد بوجه عام، وعلم الاجتماع الاقتصادي على وجه الخصوص.

هذا، وقد بلغ الحد مع التزايد المفرط للفساد، إلى تسميته بعولمة الفساد، أي اعتبار الفساد ظاهرة كونية (أبشر، ٢٠١١: ٣٤)، فلم يعد مسألة محلية، وإنما أضحى الفساد ظاهرة تتخطى كل الحدود الوطنية (الرشيد، ٢٠١٢: ٢١). الأمر الذي يدفع إلى التعاون الدولي لمنعها والسيطرة عليها (الرشيد، ٢٠١٢: ٢١). وفي هذا الصدد تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن أكثر من ثلثي دول العالم يعاني من درجة عالية من الفساد، واحتلت مصر عام ٢٠١٩ المرتبة ١٠٥ من ١٨٠ دولة على مستوى العالم، وحصدت ٣٥ نقطة من ١٠٠(Transparency International, 2019) . وبعد أن كان الفساد يتجسد في الرشوة والمحسوبية والروتين والتخلف الإداري والحكومي، ظهر تأثيره في انتشار الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والعائدات غير المشروعة كصور أخرى من آثار الفساد. وبهذا أصبح يهدد الاقتصاد القومي،

ليس فقط على مستوى الدول المتقدمة، بل والدول النامية أيضًا (بكر، ٢٠٠٩: ٦٥). والدول الأخيرة بالتحديد أكثر تضررًا؛ لضعف أجهزة الإدارة وغياب الرقابة الفعالة (خليل، ٢٠٠٩: ٣٣٥). ومن هنا تعالت النداءات إلى إدانته والحد من انتشاره (الأقرع، ٢٠١٤: ١٧٦). خصوصًا مع تزايد تأثير الفساد على النسق القيمي وانعكاساته على البنية الشخصية بشكل سلبي، فقد تزايد معه اللامبالاة والسلبية والتطرف(طاهر، ٢٠١٠: ٢٩٦). هذا فضلًا عن آثاره المدمرة بالتنمية وإعاقته للاستثمارات الأجنبية النادرة، ومن ثم تدهور الكفاءة الاقتصادية (محمد، ٢٠٠٩: ٢٨٣).

كذلك أوضحت كافة التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية بأن أخطر نتائج الفساد لا يكون في هدر المال العام، بل بالخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع. كذلك، فإن المشكلة تكون أكبر وأعقد عندما ترتبط معيشة جزء كبير من أفراد المجتمع بدخول سرية مصدرها الفساد، يتم على ضوؤها ترتيب حياتهم اليومية من سكن وتعليم وعلاج ...إلخ؛ لأن من الصعب أن يعيش هؤلاء البشر على أساس الدخول الحقيقية لهم (العديم، ٢٠١١: ١٠٩).

على الجانب الآخر، تظهر معظم الأبحاث الاقتصادية المتعلقة بظاهرة الفساد (Mukherjee,2018، Liu,2018، أحمد، ٢٠١٧، أبو الجريد، ٢٠١٦، Moleketi,2009) أن للفساد عواقب سلبية مدمرة وواسعة النطاق على حجم الاستثمار وكفاءته، والفقر، وفعالية القطاعين العام والخاص؛ وبالتالي على التنمية المستدامة في كل دول العالم (عبد المجيد، ٢٠١٣: ٦٥٩). فالفساد كذلك ينتشر في القطاع الخاص مثل القطاع الحكومي، حيث إن الانحدار الأخلاقي والقيمي لا يعرف الحدود ما بين الخاص والعام (الكواز، ٢٠١٢: ٧). أما الدراسات السوسيولوجية، فقد أوضحت أنه لا يخلو مجتمع من المجتمعات من الفساد، غير أن درجات الفساد تتفاوت من مجتمع إلى آخر، وداخل المجتمع الواحد من فترة إلى أخرى، وأن أكثر المتغيرات ارتباطًا بمظاهر الفساد

ترجع إلى طبيعة النظام السياسي، ومستوى النمو الاقتصادي، ونوع الثقافة السائدة، ومدى الانكشاف للمؤثرات الخارجية، يضاف إلى هذه المتغيرات نوعية السياسات الاقتصادية المتبعة (عبد الفضيل، ٢٠٠٤). ومن ثم، فالفساد ظاهرة مركبة (الشيخ بربر، ٢٠١٣: ٣٩٠). ومعقدة ومتشابكة ومتعددة الأسباب والآثار(حميد، ٢٠١٢: ١٤٥). فمظاهر الفساد عديدة: استغلال النفوذ، الابتزاز، استغلال الأموال العامة، الواسطة، المحسوبية، التخريب، والتهرب من أداء الواجبات...إلخ (أبو زيد، ٢٠١١: ١٣٤-١٣٥). هذا، فضلًا عن أن الفساد يعطل العدالة الاجتماعية، ويهدر الموارد البشرية، ويعمق من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية (نجار، ٢٠١٢: ٦١١). ومن هذا المنطلق، أضحى الفساد صورة من صور الجريمة المنظمة (علي، ٢٠١٤: ٣٦٨).

إجمالًا يمكننا استعراض أهمية تدارس الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد على النحو التالي:

١. إن الاهتمام المتزايد تجاه الفساد يعكس نمو تلك الظاهرة في العقود الأخيرة، هذا النمو الذي بلغ الذروة في عمليات الفساد في التسعينيات في المجتمع المصري. وقد أفضى الاهتمام المتجدد بهذا الموضوع إلى محاولة عدد من الباحثين في علم الاجتماع الاقتصادي قياس المدى الذي يتغلغل فيه الفساد في التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساته على ثقافة المجتمع المصري عمومًا.

٢. وعلى الرغم من تحسن ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد من عام إلى آخر، ففي العام ٢٠١٧ كان ترتيب مصر ١١٧، بينما احتلت مصر في العام ٢٠١٨ الترتيب ١٠٥ من بين ١٨٠ دولة، أي تقدمت ١٢ مركزًا. وهو ما يعني التقدم الملحوظ لجهود مصر في مكافحة الفساد، من خلال الدور المحور لهيئة الرقابة الإدارية، إلا أن تقرير منظمة الشفافية ذاته أوضح عدم التحسن في مؤشرات الفساد على مستوى الواقع المعيش والمحسوس.

٣. النقص الواضح في المكتبة السوسيولوجية العربية في مثل هذا النوع من البحوث والدراسات، والتي تحتاج إلى مزيد من الجهد والدرس بقصد الفهم والتحليل وطرح استراتيجيات مكافحة تلك الظاهرة السرطانية.

٤. وبشكل عام، تُعد دراسة ظاهرة الفساد من منظور علم الاجتماع الاقتصادي ذات أهمية بالغة، فقد تطورت من كونها مظهرًا من مظاهر البيروقراطية إلى جريمة قانونية، ولهذا تعد دراسة الفساد ضرورية، خصوصًا أن جرائم الفساد في الوقت الراهن اختلفت في الشكل والمضمون عما كانت عليه في الماضي، وبصفة خصوصًا ما يتعلق بنوعية الأفراد القائمين بهذه الجرائم وأساليب التحايل المستخدمة لإحكام هذه الجرائم. إضافة إلى أن الفساد تعددت وتنوعت أشكاله، ولم يعد يتخذ شكلًا واحدًا كي يسهل ضبطه والتعرف عليه وعلى من يقومون به (الجحيشي، ٢٠١٤: ٤٠٩-٤١٠).

٥. أشارت بحوث علم الاجتماع الاقتصادي في هذا الصدد إلى أن ظاهرة الفساد تحولت إلى نظام وطريقة للحياة في كثير من الدول، لذلك زاد الاهتمام بها في الوقت الراهن على مستويات متعددة ومتنوعة، منها: الحكومي، والأهلي، والعلمي، والأمني.... إلخ، وجميعها تهدف إلى إماطة اللثام عن هذه الظاهرة، من خلال الكشف عن خطورتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٦. ومن ثم، فإن للفساد تكلفة اقتصادية واجتماعية بالغة الضخامة على المجتمع، وعلى مستقبل أجياله. ومن ثم يحتاج إلى مزيد من الجهد عبر استراتيجيات فعالة للمكافحة؛ بقصد الحد أو التخفيف من حدته وآثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٧. تأمل الدراسة الراهنة تقديم توصيات تطبيقية موجهة إلى صانع القرار والموظفين في الجهاز الإداري وهيئة الرقابة الإدارية لمواجهة الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد.

ثانيًا. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أضحى الفساد ظاهرة تؤثر بالسلب على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالفساد يمثل واحدًا من التهديدات الرئيسة ضد التنمية والإنصاف والعدالة والاستقرار الاجتماعية (الشريف، ٢٠٠٤: ٣١-٣٣). ومن هنا، حظيت الظاهرة بقدر واسع الاهتمام في العقد الأخير من القرن العشرين (طاشمة، ٢٠٠٩: ١١٥). فالفساد يكرس جملة من السلوكيات السلبية، ويساهم في نشر روح اليأس والإحباط بين أفراد المجتمع، ومن ثم يُضعف من الشعور بالانتماء، وينعكس هذا بطبيعة الحال على تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع المصري. هذا فضلًا عن أن الفساد يزيد من الفجوة بين الطبقات، ويزيد كذلك من نسبة التهميش الاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما أوضحته دراسة (زايد، ٢٠١٣) بأن تفشي الفساد كانت من المقومات المهمة لقيام ثورة يناير ٢٠١١. ومن ثم، أضحى الفساد عائقًا أمام التنمية (حسن، ٢٠١٤: ١٤٩). ويشكل هذا خطرًا على السلم الاجتماعي من خلال تراجع مستويات الرفاه الاجتماعي، وتدني مستويات المعيشة، وتركز الثروة في أيدي قلة من المجتمع، ويحرم باقي الفئات من الانتفاع بموارد البلاد (محمد، ٢٠٠٩: ٨٣). وبسبب هذا الفساد الواسع، يحدث فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي، وبالتالي فقدان الشعور بالمواطنة والانتماء (المغربي، ٢٠١٠: ٢٤٢).

ومما يضاعف من خطورة الفساد تعدد صوره وأشكاله، وتطور وسائله وأدواته التي تتوسع بأشكال متجددة، ناهيك عن التقدم التقني في نظم المعلومات والاتصالات التي تجعل من الصعب ملاحقة العمليات المرتبطة به كالرشوة والاحتيال والابتزاز والمحسوبية، بل الأدهى من ذلك أن بعض القيم المرتبطة بالفساد أصبحت جزءًا يتجزأ من ثقافة عامة يتقبلها الناس في بعض المجتمعات التي تعاني من تغلغله وانتشاره (الرشيد، ٢٠١٢: ٢١).

وتقع معظم الدول العربية في نطاق المجموعة الرابعة لتصنيف خطر الفساد، والتي يكون درجة مدركات الفساد فيها أقل من ٥ درجات (مشعال،

٢٠١٤: ٢٦٥). وبالنسبة لوضع مصر من هذه الدول، فهي تقع في نطاق المجموعة الثالثة (وهي الدول تحت متوسط الفساد يتراوح مؤشر مدركات الفساد ما بين ٣٠-٥٠) التي حصلت على ٣٥ درجة عام ٢٠١٨، فكلما ابتعدت الدولة عن الصفر دل ذلك على تحسن مؤشر مدركات الفساد ومستويات النزاهة.

وقد أشارت منظمة الشفافية الدولية إلى أن من أبرز تكاليف الفساد هي (الأسدي، ٢٠١٣: ٧٩): سوء توزيع الموارد، وخفض معدلات الاستثمار، وتدني مستويات المنافسة والكفاءة، وانخفاض مستوى التوظيف، وتزايد الفقر؛ وبسبب انخفاض فرص العمل، وخلق ثقافة للفساد، بحيث تصبح ظاهرة الفساد ظاهرة شائعة. ووفقًا للتقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة التابعة لوزارة التنمية الإدارية المصرية، فإن ترتيب المجالات الأكثر عرضة للفساد في مصر كانت المدفوعات غير المبررة للحصول على الخدمات والتراخيص، والضرائب- الجمارك، وتدوين ورفع المخالفات بأنواعها، الإهمال واللامبالاة في إدارة المرافق العامة، والتوظيف الحكومي، والمشتريات الحكومية (وزارة الدولة للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧: ٥).

هذا، وقد أظهرت الكثير من الدراسات التي أجريت في المجتمع العربي عمومًا، والمصري على وجه الخصوص (وفاء، ٢٠١٥، خليل، ٢٠٠٩، عبد اللطيف، ٢٠٠٤) التأثير السلبي للفساد على التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فقد لوحظ أنه يزيد من التكلفة، ويقلل من كفاءة وجودة الخدمات، ويشوه عملية صناعة القرار، ويقوِّض القيم الاجتماعية (بدراوي، يوسف، ٢٠٠١: ١٣). كذلك أوضحت مجمل الدراسات العربية (الجوارين، ٢٠١٦، كيوان، ٢٠١٤) أن الفساد في المنطقة العربية ظاهرة مركبة ومتنوعة تأخذ أشكالًا وأنماطًا تشمل الفساد السياسي الناتج عن اختلال التوازن في توزيع وفصل السلطات وتداعياته السلبية على الحياة السياسية، والفساد الاقتصادي والمالي الناتج عن اتخاذ القرارات الاقتصادية وفق اعتبارات

المصلحة الخصوصًا وليس وفق متطلبات الصالح العام، إضافة إلى الفساد في هيكلية الهيئات التنفيذية والتشريعية والإدارية (الجيار، ٢٠٠٧: ١٣٤). وأن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للفساد خطيرة جدًّا، فأضرار الفساد لا تقتصر على تأخير التنمية أو تأجيل الازدهار السياسي والاجتماعي، بل تؤدي إلى زوال ما كان موجودًا (الخطيب، ٢٠٠٨: ٤). كما توصلت دراسات علم الاجتماع الاقتصادي (الخواجة، ٢٠١٢، الجحيشي، ٢٠١٤، المراياتي، ٢٠٠٩) إلى أن بعض الأفراد يتعلمون السلوك الفاسد؛ نتيجة لما يعترض طريقهم من عراقيل واحباطات تمثل عائقًا يحول بينهم وبين أهدافهم، فيحققون نجاحًا ولا يلقون عقابًا، وإذا ما أمتد هذا السلوك إلى المواقف المشابهة، فإن هذا الشخص قد أكتسب سلوكًا واتجاهًا فاسدًا، فطبيعة الإنسان ترفع من شأن أي وسائل تكفل له النجاح وتشبع حاجاته (جابر، ١٩٨٩: ١٥٢). هذا، ولخصت دراسة (بوجعدار، ٢٠١٨: ٧) مجمل الآثار الاجتماعية الخطيرة للفساد في زيادة الفقر، والبطالة، وانهيار القيم الاجتماعية والأخلاقية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تفكيك النسيج الاجتماعي، وإلى تكريس التفاوت الاجتماعي في البلد.

وفي هذا الإطار يذهب هانتنجتون Huntington إلى أن الفساد يعد بديلًا للعنف السياسي في ظروف معينة؛ نظرًا للتحولات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات المعاصرة (السالم، ٢٠٠٣: ٣٠٢). كذلك ترى غالبية الاتجاهات النظرية أن الفساد معوقًا رئيسًا لعملية التنمية والتحديث، ومقوضٌ لشرعية النظم الحاكمة (راتب، ٢٠٠٥: ١٠١٠). ومن هذه الاتجاهات ما أوضحه جونار ميردال بأن الفساد يتسبب في خلق صور التسيب الاجتماعي، في ظل تضافر المصالح الاقتصادية بين الطبقات وتراخي سلطة الدولة (الخواجة، ٢٠١٢: ٢٤).

وتلك التأثيرات السلبية التي يتركها الفساد، وغيرها كثيرة، كانت الدافع نحو التصدي لإجراء مثل هذا النوع من الدراسات في علم الاجتماع

الاقتصادي، وذلك من منطلق أن تحقيق التماسك الاجتماعي يتطلب مسؤولية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحد من الفساد والمفسدين، وذلك حتى يتأسس شعور مشترك قائم على قيم المواطنة بمواجهة التحديات المجتمعية المشتركة.

خلاصة القول إن للفساد تكلفة اجتماعية بالغة الارتفاع تتمثل في المساس باستقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة، وتعريض التنمية وسيادة القانون للخطر؛ نتيجة للصلة القوية بين الفساد والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية مثل غسيل الأموال، ويؤدي هذا بدوره إلى استنزاف موارد الدول، وتهديد الاستقرار السياسي بها، وخصوصا أن الفساد ينتشر عبر الحدود (باسي، ٢٠١٢: ١٦١).

ومن هذا المنطلق، تحاول مشكلة الدراسة الإجابة عن سؤال مركب: ما حجم الفساد المالي والإداري في بعض القطاعات الحكومية؟ وما الخطورة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن انتشاره؟ وفى سبيل ذلك طرحت الدراسة التساؤلات الآتية:

١. ما حجم الفساد المنتشر في مجتمع الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة؟ وما أسباب انتشاره؟
٢. ما مظاهر الفساد في مجتمع الدراسة بقطاعاته الثلاثة؟
٣. إلى أي مدى ساهمت ثقافة الفساد في تعزيز اتجاهات أفراد العينة الإيجابية نحو الفساد؟
٤. ما حجم ومجالات الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد في مجتمع الدراسة؟
٥. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو حجم ومظاهر الفساد والخصائص النوعية لعينة الدراسة؟
٦. ما طبيعة الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة الفساد وخطورته من وجهة نظر عينة الدراسة؟

ثالثًا. أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الراهنة تحقيق هدف أساسي مؤداه: الكشف عن حجم الفساد في بعض القطاعات الحكومية والخطورة الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على انتشاره. ويتفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

١. الكشف عن حجم الفساد المنتشر في مجتمع الدراسة والبحث في أسبابه.
٢. التعرف على مظاهر الفساد الأكثر انتشارًا في القطاعات الحكومية.
٣. الوقوف على ملامح الخطورة الاجتماعية الاقتصادية للفساد في مجتمع الدراسة.
٤. الكشف عن العلاقة الارتباطية بين ثقافة الفساد وحجم انتشاره في مجتمع الدراسة والخطورة الاجتماعية المرتبطة به.

رابعًا. مفاهيم الدراسة:

(١) الفساد:

يرى بعض الباحثين أن صعوبة وجود تعريف محدد ودقيق ومتفق عليه بين الباحثين للفساد يعود إلى تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها، واختلاف مناهج دراستها (السالم، ٢٠٠٣: ٣٠٢). لذلك نلحظ وجود تعريفات عدة للفساد، بعضها قريب من مصطلح "الرشوة" Bribe، والبعض الآخر يوسع من نطاق المصطلح ليشمل أنواعًا أخرى من الفساد المالي مثل الاختلاس Embezzlement، والسرقة Theft ، والاحتيال Fraud، فيما يميز بعض الباحثين بين الفساد والسلوكيات اللاأخلاقية الأخرى، مثل الخداع Deception وإساءة استخدام الموارد Abuse resources ويبحثها بشكل مستقل عن الفساد (جاسم، ٢٠١٠: ٢٧). كذلك، الأمر الذي يضاعف من صعوبة التعريف، تحول الفساد إلى عملية (Process) وليست ظاهرة (Phenomenon) ، وهي ناتجة عن فعل مقصود لتحقيق المصلحة الخصوصًا (الحلفي،

٢٠١٣: ٨٣). ومن هنا، اختلف الباحثون في تحديد مفهوم واضح للفساد؛ لاختلاف المرجعيات المعرفية، وتباين تخصصاتهم العلمية والفلسفيةً، حيث عُرف الفساد عند المحافظين (المتشددين) بأنه: سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية، أما الفساد عند المتساهلين (الميسرين) فإنه: سلوك غير رسمي بديل للسلوك الرسمي تحتمه ظروف واقعية، وتقتضيه ظروف التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات (الكبيسي، ٢٠٠٥: ٨). ومن ثم، فالفساد مهما تعددت مفاهيمه، فيعرف بنقل ملكية عامة إلى ملكية خصوصًا دون وجه حق، ويعني في النهاية إساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خصوصًا (Alan Sparling,2017:379).

حقيقة الأمر، تعود ظاهرة الفساد منذ الخليقة حيث أدركتها وتنبأت بها الملائكة قبل خلق الإنسان إذ قالت لله رب العالمين (أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ). هذا، وقد وردت كلمة الفساد ومشتقاتها في القرآن الكريم (الفعل فسد) ٥١ مرة. والفساد في معناه العام يشمل كل اعتداء على الأنفس والأموال أو الموارد، وفي ذلك يقول اللَّه سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ (سورة البقرة، الآية ٢٠٥). وعلى هذا الأساس، نجد أن الشريعة الإسلامية عرفت الفساد بأنه "الإخلال بالسلطات الممنوحة بموجب ولاية شرعية عامة، بتجاوز حدودها المشروعة قصدًا، أو استعمالها بما يتعارض مع مقاصد الشريعة من تلك الولاية واقعًا أو مآلا" (البشري، ٢٠٠٧: ٤١).

وجاء مفهوم الفساد في اللغة العربية على أنه مصدر فسد يفسد فسادًا، والمفسدة ضد المصلحة (الرازي، ١٩٩٥: ٤٤١). أما ابن منظور في "لسان العرب" فقال: الفسادُ: نقيض الصلاح، فَسَدَ يفسُد ويفسِد، وفسُدَ فسادًا وفسودًا ... المفسَدَة خلاف المصلحة، والاستفسادُ خلاف الاستصلاح (ابن منظور، ١٩٧٣: ٣٤١٢). إذن، فالفساد لغة نقيض الصلاح (باروت، ٢٠٠٤:

١٧٤). وعليه يكون الفساد في استعمال أهل اللغة ما هو نقيض الصلاح. ومثلما هو حال اللغة العربية، فقد جاءت اللغات الأجنبية غنية بلفظ "الفساد" الذي تتعدد معانيه، وتختلف دلالاته واستعمالاته، حيث اشتق هذا المصطلح Corruption في اللغة الإنجليزية من الفعل اللاتيني Rumere أي كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو قاعدة أخلاقية أو اجتماعية محددة للسلوك، أو غالبًا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي (فريد، ٢٠٠١: ٣٨). إذن، يتبين من خلال العرض السابق أن الفساد في اللغة جاء مقابلًا للصلاح، وأنه يفيد الخروج عن الاعتدال، والمفسدة ضد المصلحة، والاستفساد ضد الاستصلاح (الميمن، ٢٠١٢: ٢٠٢).

وبالرجوع إلى المعاجم والموسوعات نلمس التباين في تعريفاتهم، ففي حين يعرفه بعضهم بأنه: إقناع شخص عن طريق وسائل خاطئة (كالرشوة) بانتهاك الواجب الملقى عليه، نجد بعضهم يعرفه بأنه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام (الجيوسي، ٢٠٠٥: ١٧٧). كذلك جاء تعريف الفساد في قاموس العلوم الاجتماعية الأمريكي بأنه: استغلال السلطة للحصول على منفعة أو فائدة أو ربح لصالح فرد أو جماعة أو طبقة عن طريق انتهاك حكم القانون أو الخروج على معايير السلوك الأخلاقي الرفيع (الشيخلي، ٢٠٠٢: ٣٤٩). أما قاموس أكسفورد وقاموس ويبستر تناولا الفساد من ثلاثة اتجاهات، الأول: الفساد العضوي أو البيولوجي، وهو يشير إلى وصف وإدانة تفكك الدولة وسوء سيرة الحكام وغيرهم من المشتغلين بالعمل السياسي، الاتجاه الثاني: يتمثل في الفساد الأخلاقي، ويتضمن معاني الانحراف وفقدان النزاهة والأمانة وتجاهل الفضائل أو مبادئ الأخلاق، وبذلك تتدهور طبائع الحكام والمحكومين، أما الاتجاه الثالث فهو يحمل توصيفًا للفساد القانوني، وهو فساد المنصب العام، بمعنى حث الموظف العام بطرق غير سوية كالرشوة وغيرها من الوسائل على ارتكاب ما يعد إهدارًا لواجبات الوظيفة (وداعة، ٢٠٠٦: ٣-٤).

أما التراث الغربي في تعريفه للفساد تمحور حول "إساءة استخدام السلطة للحصول على مصالح شخصية أو فئوية، أو مؤسسية". و"تجاوز المعايير الاجتماعية المقبولة" من أجل تحقيق مكاسب شخصية أو جماعية (جاسم، ٢٠١٠: ٢٧-٢٨). كما عرف أديلهرتز H.edle hertz الفساد باعتباره فعلاً غير قانوني أو صورًا من الأفعال غير القانونية التي تم ارتكابها بأساليب غير مادية، ومن خلال أساليب سرية تتسم بالخداع القانوني (سليمان، ٢٠٠٥: ١٤٨). كذلك عرف جيليان Gillian الفساد بأنه "سوء استغلال السلطة والنفوذ المستمد من المنصب العام أو من العلاقات؛ بغية تحقيق مآرب خصوصًا (Gillian,2010;21). أما هانتنجتون Huntington فيرى أن مفهوم الفساد يشير إلى سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خصوصًا (Huntington,1968;450). أما "جان زيغلر" Ziegler فلم يبعد عن هذا الطرح بقوله: "يتمثل الفساد في أنه يقدم أو يعد بتقديم منفعة خصوصًا لمأمور السلطة العامة أو مدير إحدى المؤسسات الخصوصًا من أجل أن يقدم هذا الأخير على خيانة مسئوليات تجاه تلك السلطة أو المؤسسة التي يمثلها (زيغلر، ٢٠٠٣: ١١٥).

ورغم أن الفساد كثيرًا ما يعتبر جريرة يرتكبها الموظفون العموميون، فإنه يتفشى أيضًا في القطاع الخاص، بل إن القطاع الخاص يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة استعمال المال أو التماس خدمات للكسب الشخصي، أو إساءة استعمال السلطة الرسمية أو النفوذ مقابل خدمات، أو إخلال بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خصوصًا (Gould, 1980;34). ويأخذ الفساد أشكالًا عديدة ومتنوعة مثل الرشوة، والمحسوبية، والابتزاز، والإكراه، والاختلاس، والتواطؤ، واستبدال المعايير الموضوعية بمعايير شخصي ة(Ashour,2004).

وعليه، فإن الفساد وحسب تعريف الأمم المتحدة يشير إلى سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص (Oberoi,2013:188). ويعني

المنصب العام كما يراه قانون البنك الدولي هو منصب ثقة ليتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام (مشعل، ٢٠١٠: ٣). كما جاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خصوصًا ذاتية لنفسه أو جماعته" (المغربي، ٢٠١٠: ٢٣٠).

وبالرجوع إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية، نجد أن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قد عرف الفساد بأنه: "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة، لما في ذلك أفعال الإغفال توقعًا لمزايا أو سعيًا للحصول على مزايا يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر (بسيوني، ٢٠١٣: ٣٠). أما المنظور القانوني لتعريف الفساد، فتتراوح تعريفاته بين اعتباره "خروجًا عن القانون والنظام أو استغلالًا لغيابهما؛ بهدف تحقيق مصالح شخصية (عمر، ٢٠١١: ١٣٤). فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية (البطاط، ٢٠٠٩: ٣٤). وهو ما تحرمه القوانين المهنية والقواعد الأخلاقية (ميني، ١٩٩٦: ١١).

ويصبح "الفساد" علاقة وسلوكًا اجتماعيًا، يسعى رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي (العيسوي، ٢٠١١: ٢٩). بغرض تحقيق الأرباح والثروات والاستيلاء على جانب مهم من إيرادات الموارد الطبيعية بغير وجه حق (النجار، ٢٠١٥: ٤٧). ومن ثم يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية، وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع (لسلوس، ٢٠١٢: ١٦٦). ومن ثم يجعل الأفراد غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة والتي تخدم المصلحة العامة (الجندي،٢٠٠٣: ٢١). وهناك توجه الآن للتوسع نحو مفهوم "الممارسات الفاسدة، وهي الممارسات التي تحد من نزاهة مؤسسات الدولة ونظمها وقوانينها، والتي يشترك في ممارستها عدد كبير من الأفراد داخل المجتمع (سعد، ٢٠١١: ١٦٨).

يتضح من خلال التعريفات التي طُرحت عن الفساد أنه لا يتعدى كونه

عملية يتمكن فيها الشخص من استغلال منصبة للحصول علي مبالغ ومردودات مالية (البطاط، ٢٠٠٩: ٣٨). ومن أبرز الصور الشائعة له: الرشوة، والمحسوبية، واستغلال المنصب العام (خليل، ٢٠٠٥: ٩٢). لهذا، ميز التراث البحثي في تعريفه للفساد بين ثلاثة اتجاهات من الناحية التحليلية (الخواجة، ٢٠١٢: ٧-٨):

الاتجاه الأول: الفساد كإساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية.

الاتجاه الثاني: الفساد كانتهاك للمعايير الرسمية والخروج عن المصلحة العامة.

الاتجاه الثالث: الفساد كأوضاع بنائية مختلة، في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

وأخيرًا، يمكننا القول إن جميع التعريفات اتفقت على الغاية أو الهدف من الفساد، وهو الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية. أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف فكانت محل خلاف بين التعريفات، حيث قصرها البعض على الوظيفة العمومية فقط، وهذا على خلاف الواقع لحدوث الفساد في القطاعين العام والخاص في آن واحد معًا أو في كل قطاع على حدة (الجابري، ٢٠٠٣: ١٥).

(٢) الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد:

يعتبر خطر الفساد ظاهرة مركبة يختلف من مكان إلى آخر، ومن عصر إلى عصر آخر، ومفهومه مثل العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية يرتبط بكثير من الأبعاد، منها القانونية واللغوية والسياسية والإدارية، لذا لزم الأمر التعرف على طبيعة خطر الفساد من خلال صياغة تعريف علمي محدد وواضح لهذا الخطر، للتعرف عليها من خلال المفاهيم المختلفة التي تداولتها، سواء المفهوم الديني أو اللغوي أو مفهوم البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية (مشعل، ٢٠١٠: ٣٧٢).

وتعرف الخطورة الاجتماعية بأنها: كل حالة لفرد أو لجمع من الأفراد تنذر بضرر اجتماعي عمومًا أو بضرر إجرامي على وجه الخصوص. ويهدف مصطلح الخطورة الاجتماعية للكشف عن مصادر الخطر المستقبلي على الكيان الاجتماعي، ووضع التدابير والاستراتيجيات لمواجهة هذا الخطر (الحربي، ٢٠١٢: ١٢).

ويرى "بناين" Pannain أن الخطورة الاجتماعية هي التي تستخلص من شخصية الفرد ارتكاب الجريمة، مما يستلزم إجراءات دفاعية مانعة، أما الخطورة الإجرامية فهي المستخلصة من ارتكاب أو محاولة ارتكاب جريمة، وتخضع للعدالة الجنائية، وتتطلب ممارسة الوظيفة الرادعة للقانون. وتشترك الخطورة الإجرامية مع الخطورة الاجتماعية في أن أساس كل منهما الجريمة والسلوك غير المشروع (مينا، ١٩٩٨: ٢٤١-٢٤٢).

ومن ثم، فالخطورة الاجتماعية هي مجموعة من الأخطار التي تؤثر على الناحية المعنوية للأشخاص، وليس لها تأثير على النواحي الاقتصادية أو المالية المتعلقة بهم، ويكون ناتج هذه الأخطار خسارة معنوية، يصعب تحديد المقابل المالي المباشر، ومثل هذه الأخطار تؤدي إلى الشعور بالإحباط واليأس في المجتمع، والاضطراب النفسي وعدم اللامبالاة، وإحداث الذعر والخوف بين صفوف المواطنين، وإشاعة الرهبة والخوف في البلاد، وإلحاق الضرر بمنظومة كبيرة من القيم والمثاليات، كقيم الإنجاز والعمل والطموح والولاء للمجتمع والدولة، وانعدام الإحساس بالمسئولية (مشعل، ٢٠١٠: ٣٧٢).

أما الخطورة الاقتصادية فهي مجموعة الأخطار التي تؤثر على الناحية المادية للأشخاص والمؤسسات كارتباط أخطار الفساد وتأثيره على الأنظمة الاقتصادية، وما يعتري ذلك من مخاطر على كل من الناتج القومي والدخل القومي، سواء كان ذلك بطريق مباشر كزيادة الأعباء الاقتصادية، على الوحدات الإنشائية، أو عن طريق غير مباشر بالتأثير على التنمية

الاقتصادية، وبتوجيه الدولة لمزيد من الموارد الاقتصادية المتاحة لإدارة مثل تلك الأخطار وخصوصا ما يتعلق منها بالنواحي السياسية. وتصنف الأخطار الاقتصادية وفقًا لحجم انتشار الفساد إلى ما يلي (مشعل، ٢٠١٠: ٣٨٥-٣٨٧): الفساد النادر: وهو الفساد محدود الانتشار والسهل اكتشافه، والفساد المنتشر: وهو الفساد العشوائي غير المنظم، حيث يحتاج الطرف الراشي إلى رشوة عدد من المسئولين؛ لإنجاز عمل غير قانوني دون وجود ضمان بالتنفيذ، والفساد المتفشي: في هذا النوع من الفساد تكون المؤسسات والقواعد والإجراءات والسلوكيات طواعية لطريق الفساد، حيث يكون المسئولون أنفسهم مثالًا صارخًا للسلوك الفاسد.

(٣) ثقافة الفساد:

يشير التراث النظري إلى أنه لا يوجد اتفاق تام حول هذا المفهوم، ونقطة الخلاف تركز على طبيعة العلاقة بين الثقافة والفساد. فهناك مدخل يرى أن ثقافة الفساد هي نتيجة سنوات طوال من الفساد السياسي بالتحديد البنيوية. المؤسسية، فثقافة الفساد وفقًا لهذا المنظور هي نتيجة وليست سببًا للفساد. هذا الرأي يفترض أن الفساد السياسي يقوِّض الثقة في المؤسسات العامّة، ويقلل من مستويات الثقة المتبادلة بين الأفراد، ويضعف من شرعية النظام، والحس المدني. فالفساد السياسي، بناءً على هذا الرأي، يولِّد الاغتراب السياسي. أما المدخل الثقافي فيعكس سهم السببية، حيث يرى أن ثقافة الفساد هي الإطار الذي ينمو ضمنه الفساد، وتكون بالتالي سببًا في ظهوره وتفشِّيه. وعليه، يمكننا القول إن ثمة علاقة سببية متبادلة، وإن حالة من التوازن تربط بين السلوك (الفساد) والاتجاهات الموقفية الكامنة (ثقافة الفساد). فالفساد يعمل على تعزيز ثقافة الفساد، في حين توفر الأخيرة الإطار أو البيئة المناسبة التي يزدهر فيها الفساد؛ بيئة يغدو فيها الفساد متوقعًا ومقبولًا، بل وحتى مباركًا (الورفلي، ٢٠٠٩: ١٢٩)

إذن، أصبح فساد المجتمع من النوع البنيوي، تنتشر فيه ما

يسمى بثقافة الفساد، والتي تجعل المسئولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح والقواعد التي اغتنوا بسببها، بل وعلى صنع المزيد منها للمزيد من التربح، وتخفض هذه الثقافة من ثقة أفراد المجتمع في الحكومة وفي سلطتها الأخلاقية، وتسبب تكلفة اقتصادية حقيقية وهامة مع تزايد درجة البيروقراطية الحكومية، كما يهرب رأس المال الأجنبي وتضعف قوة النظام البنكي ودرجة عدم التأكد، وأخيرًا يقلل الفساد فرصة الدولة في الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية؛ لأن الموارد المالية المقدمة في شكل مساعدات خارجية ستستخدم في مشروعات غايتها الإثراء للسياسيين الفاسدين ومن يشاركهم (باسي، ٢٠١٢: ١٦١).

وعلى هذا الأساس كان من أخطر الآثار السلبية للفساد، كما تشير الأدبيات إليه تبلور ثقافة للفساد، حيث تصبح الرشوة والعمولة والسمسرة والمحسوبية مع الوقت عناصر لنظام حوافز بديلة عن الحوافز الرسمية المشروعة، وتصبح الدخول الخفية الناجمة عن الفساد هي الأصل وتفوق قيمتها الدخول الرسمية، ويفقد الفرد الثقة في قيمة عمله الأصلي وجدواه طالما لا يوفر له العيش الكريم مما أدى إلى التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابة، بالإضافة إلى فقدان القانون هيبته وقيام المفسدين بتعطيل القرارات التنظيمية وأحكام القانون قبل أن تطالهم، مما أصبح معه مخالفة القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء (النجار، ٢٠١٢: ١٥٨).

وتشير مجمل التعريفات إلى أن ثقافة الفساد بشكل عام هي إدراك الأفراد للفساد، والتعايش والتسامح معه والمشاركة فيه بطرق متعددة. أو بتعبير آخر مدى قبول أو مقاومة أفراد المجتمع للفساد، أي استجابات المواطن للفساد(B.Vera,2019;1-2).

وفي هذا الصدد أيضًا خلصت الدراسة التي سبق الإشارة إليها "الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية

والفساد" إلى أن أهم مظاهر ثقافة الفساد في المجتمع المصري– كما عبر عنها مجتمع الدراسة– تتمثل في انتشار الرشوة التي احتلت مكان الصدارة لمظاهر ثقافة الفساد بنسبة (٧٠,٦%)، وتحتل المحسوبية المرتبة الثانية بنسبة (٤٦,٢%). أي إن الرشوة والمحسوبية من أهم السمات التي تعبر عن وجود ثقافة الفساد وتسمح بانتشارها وتغلغلها في شتى مناحي الحياة في المجتمع المصري (زايد، ٢٠١٣: ٧٢).

خلاصة القول: إن ثقافة الفساد تعني ضمنًا قبول أفراد المجتمع بصفة عامة لكل حالات الفساد سواء كانت كبيرة أو صغيرة، واقتناعهم بوجود الفساد والتعايش مع صوره وأنماطه وإفساح المجال لها، خصوصًا الكبير منها. وهو ما جعلنا لا نسمع عن محاسبة مسئول أثناء توليه منصبه؛ لأنه لا توجد رقابة أو مساءلة أو عقاب حقيقي. وأن الحالات القليلة التي عُوقِبَ فيها مسئولون هي مجرد ذر للرماد في العيون، ولا يمكن أن تعبر بحال عن سياسة حقيقية للدولة (سالم، ٢٠١١: ٧٦).

خامسًا: الأطر النظرية المفسرة للفساد:

(أ) المدارس العلمية وتفسيرها للفساد:

يزخر التراث البحثي بأربع مدارس علمية متمايزة فكريًّا قدمت تفسيرات متنوعة للفساد، وهي (داغر، ٢٠٠١: ٩):

١. **المدرسة القيمية (Moralist School)** التي تؤكد على أهمية المعايير الأخلاقية والقيم الدينية التي تحارب الفساد وتعده مرضًا هدامًا للشخص، أي أنها تحتكم للقيم الأخلاقية في تفسيرها لماهية الفساد، وتعد أي سلوك (فعل، قول) مناقض لها في حكم الفساد. وبناءً عليه فإن كل سلوك شخصي في إطار ممارسة الوظيفة أو الدور الوظيفي العام والخاص يتعدى وبشكل سافر على القيم الدينية والأخلاقية، ولا يحتكم إليها ولا يعدها معايير ضابطة ومحددة لذلك السلوك، يعد من قبيل الفساد الذي يلحق الضرر بالمصلحة العامة والخصوصًا على السواء.

٢. **المدرسة الوظيفية (Structural – Functional)** اعتبرت الفساد ظاهرة طبيعية Functional ومصاحبة للنمو، وثمنًا لا بد من دفعه لدفع عجلة التنمية. ووفقًا لذلك فإن الفساد يحقق قدرًا من الاستقرار والتوازن في علاقات المجتمع، الذي ينشد التطور والانتقال من مرحلة إلى أخرى أكثر رفاهة وتقدمًا من خلال تنفيذ مشاريع التنمية والبنية التحتية وتطوير وتحديث أجهزة الإدارة. ومن هنا يرى الوظيفيون أن الفساد يرفع كفاءة الأداء، حيث يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية للمواطنين. فالفساد يمكن أن يكون ميكانيزم لتشجيع التغير الاجتماعي وإشباع الحاجات غير المشبعة لجماعات معينة داخل المجتمع (ابن علي، ٢٠٠٢: ١٥-١٦).

٣. **المدرسة ما بعد الوظيفية (Post – Functional)** والتي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين كرد فعل على تزايد الفساد وانتشاره من جهة، وعلى عيوب الفلسفة الذرائعية التي استندت إليها المدرسة الوظيفية من جهة أخرى، حيث أعاد رواد هذه المدرسة تأكيد المبادئ الأخلاقية والقيمة للوظيفة العامة أو الخصوصًا، أي إعادة الاعتبار لها مشددين في الوقت ذاته على ضرورة تطوير استراتيجيات متنوعة الأبعاد لمحاربة الفساد.

٤. **المدرسة الليبرالية الجديدة (Neoliberalism)** التي ترى أن الفساد هو أحد الآثار التي ترتبت على وجود السوق السوداء، التي نشأت بسبب اتباع سياسة التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية، وتدخل التشريعات التي تصدر عنها مما يؤدي إلى زيادة فرص الممارسات البيروقراطية، وبالتالي زيادة المخاطرات التي يقوم بها الأفراد بإقدامهم على اتخاذ إجراءات سوق موازية أو خفية، وعلى سلوكيات غير قانونية للتغلب على هذه البيروقراطية. ويبدو أن الفساد يشبه كرة الثلج الضخمة لا يظهر منها إلا القمة، أي ما يكشف، أما ما خفي فأعظم بكثير (حميش، ٢٠١٤: ١٠٨).

(ب) النظرية الاقتصادية وتفسير الفساد:

ترجع النظرية الاقتصادية أسباب الفساد إلى البحث عن الريع، وهذا ما يراه أنصار "نظرية الاختيار العام"، والتي يرجع أنصارها أسباب الفساد إلى التفاعل بين الزبائن أو العملاء سواء كانوا قطاعًا عائليًّا أو مواطنين عاديين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفرادًا آخرين يتصفون بالفساد (بالغرسه، ٢٠١٤: ٩). وطبقًا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع "الاستئثار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلبًا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، ليس هذا فحسب، وإنما الفساد يثبط أيضًا الاستثمار الأجنبي، ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر(عمار، ٢٠١٢: ٣٣٠). إذن، تتباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الاقتصادي. فبعض الاقتصاديين يعتقدون أن للفساد تأثيرًا سلبيًّا في النمو الاقتصادي؛ بسبب دوره في خفض معدلات الاستثمار، والبعض الآخر يرى بدوره الإيجابي (يونس، ٢٠١٢: ١٩٠).

وعمومًا، فقد طورت النظرية الاقتصادية تصورين للفساد (بالغرسه، ٢٠١٤: ٦-٧):

- **التصور الأول للفساد الاقتصادي:**

إذ يندرج التصور الأول في إطار نظرية الأصيل – الوكيل أو ما تعرف بنظرية الوكالة Principal-Agent Theory، حيث وفقا لهذه المقاربة فإن الحكام والساسة وأصحاب القرار Principals، قد فوضوا سلطاتهم التنفيذية لأعوان الخدمة العمومية أو الحكومية أو الإداريين Agents، ومنه فإنهم لا يستطيعون معرفة مدى سوء استخدام سلطتهم المفوضة، أو مدى تحويلها من خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية العامة إلى خدمة الأغراض الخصوصًا وتحقيق المكاسب الشخصية لمن فوضت لهم سلطتهم. وبالتالي خلصت هذه المقاربة إلى أن الفساد ليس مؤسس corruption is not

wHinstitutionalized، أي yن الفساد هو فساد إداري وليس فسادًا مؤسسيًّا.

- **التصور الثاني للفساد الاقتصادي:**

وكمناقشة لتلك المقاربة التي تحمل التصور الأول للفساد، فإن الواقع يعارضها ويبين قصور نظرتها، حيث في كثير من بلدان العالم فإن الفساد مرده إلى فساد الطبقة السياسية الحاكمة التي تستغل السلطة السياسية وصلاحية اتخاذ القرار لتحقيق الأغراض الشخصية والمنافع الذاتية، مما يؤدي إلي تفاقم ظاهرة الفساد، وهذا ما يمثل التصور الثاني الذي طورته النظرية الاقتصادية في منهجيتها لدراسة الفساد، والتي تعبر عنها بعض الأدبيات الاقتصادية بالفساد الكبير أو فساد القمة مقابل الفساد الصغير في الدوائر والإدارات الحكومية. كما أكد "جونار ميردال" بأن الرشوة Bribe صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة الإدارية والأكثر انتشارًا على نطاق واسع، بحيث يمكن القول إنه متى أعطيت السلطة لأي موظف سيكون هناك مجال للرشوة، والتي بدونها لا يسير دولاب العمل الإداري (الخواجة، ٢٠١٢: ١٢).

(ج) اتجاهات التنظير السوسيولوجية ودراسة الفساد:

لاحظ بعض علماء الاجتماع أن الفساد يكمن في طبيعة البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية الاستغلالية سواء بين حائزي القوة من الصفوة ومن لا يحوزون السلطة من أفراد المجتمع أو العلاقة الاستغلالية (الخواجة، ٢٠١٢: ١٤). كذلك تتجه النظريات السوسيولوجية بتفسيراتها إلى العوامل الاجتماعية الثقافية البحتة، حيث تعتبر أن الفساد والسلوك المنحرف لا ينشأ في الغالبية نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج عن الضبط الاجتماعي، بل على العكس يشكل جنوحًا اجتماعيًّا، فهو محصلة النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع، أي يكون التركيز على ما يسمى (بفولكلور الفساد) الذي يجعل الناس يتصورون ويعتقدون أن هذا الفساد واقعٌ أفرزته الثقافة. وفي هذا السياق يشير "ورلين" Werlin لإيضاح هذا الفكرة، إلى أن

المجتمعات التقليدية تتميز بسمات تجعل احتمال حدوث الفساد فيها أكبر مقارنة مع المجتمعات الأخرى، فهي مجتمعات تقدس العادات والتقاليد، وتشدد على السلطة بالمولد وليس بالجدارة، وتميل إلى العقوبات الاجتماعية أكثر من القانونية، وتنتشر فيها الولاءات الخصوصًا كالولاءات الأسرية والحزبية والقبلية. أي إن النظرية السوسيولوجية تبحث في أثر العلاقات والأعراف السائدة في المجتمع على انتشار الفساد (حجازي، ٢٠١٤: ٢١-٢٤).

- **النظرية النقدية:**

تقدم النظرية النقدية تفسيرًا بنائيًا ديناميًّا لظاهرة الفساد، حيث تنظر لهذه الظاهرة باعتبارها نتاجًا لبناء اجتماعي اقتصادي معين خلال مرحلة تاريخية معينة، فالفساد لدى النظرية النقدية بشكل عام يرتبط بمجموعة من التناقضات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة. وإذا كانت الماركسية قد ركزت على التناقضات ذات الطابع الاقتصادي مثل التناقض بين قوة المجتمع الإنتاجية وقدرته على الاستهلاك، وهو التناقض الذي ينجم عنه علاقات اجتماعية متنافرة، فإن النظرية النقدية قد ركزت على التناقضات الطبقية والسياسية والثقافية كمصدر للفساد، وإن لم تذكره صراحة أو بشكل مباشر (الجحيشي، ٢٠٠٩: ١١). ومن ثم، فإن الفساد لا ينتج عن أي عيب شخصي بقدر ما هو نتيجة حتمية للنظام الاجتماعي الذي منح أناسًا القوة والثراء والجاه (الخياط، ١٩٩٣: ٢٠١).

ومن هنا، تستهدف النظرية النقدية بناء المجتمع الحديث، حتى تحقق أهدافها وغاياتها، التي تتركز في إشباع حاجات أفراده وجماعاته، وأن يكون هذا المجتمع خاليًا من جميع ألوان ومظاهر الاستغلال في نوعية العلاقات بين الأفراد (عبد الرحمن، ٢٠١١: ٤٤٤). حيث ترى النظرية أن الموظفين في ظل النظام الرأسمالي مغتربون؛ لأنهم محرومون من إشباع حاجاتهم

الأساسية، وسيظل هذا الاغتراب الاقتصادي قائمًا في ظل اغتراب ثقافي أوسع نطاقًا، ولتوسيع نطاق الاغتراب يلجأ النظام الرأسمالي المتقدم إلى آليات عديدة؛ منها: خلق ما يسمى بالحاجات الكاذبة أو الزائفة لدى البشر بوسائل الإعلان والاتصال الجماهيري، وحرص الإنسان على إشباع حاجاته الأساسية. ومن ثم فإن طغيان الحياة المادية والاستهلاكية قد جعلت الأهداف الاجتماعية تتحدد من خلال رجال الصناعة لا من خلال رجال الفكر، ويترتب على ذلك خلق نوع جديد من الثقافة يحمل كل شيء فيها علامة أو رمزا، وتختفي فردية الإنسان أو خصوصيته، وإن ظهرت تصبح فردية زائفة، ويصبح التشيؤ الرأسمالي وسيطرة القيم المادية هو أساس الحياة الاجتماعية ومن ثم ينمو الفساد في ظل هذه البيئة (زايد، ١٩٩٤: ١٠٤).

- **نظرية الحرمان النسبي:**

يرى "تيد جيري" Ted Jerry أن الحرمان النسبي يرتبط بالمتغيرات النفسية والمجتمعية، ويتغذى عن طريق عمليات اجتماعية هي بمثابة الجذور، وعلى رأسها نمط حياة جديدة أو طموحات جديدة تؤثر على قيم المجتمع من ناحية صعود التوقعات وهبوط القدرات المرتبطة بها. ومن ثم فالحرمان النسبي هو إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم (العصيمي، ٢٠١٨: ٤٣). ويلخص روبرت دوس وجون هيوز Dowse and Hughes فكرة الحرمان النسبي في موقف محدد مؤداه: أن الناس يضعون قيمة على أشياء كثيرة في حياتنا الاجتماعية: الثروة، والمكانة، والمساواة، والحرية،... وعندما يفشلون في بلوغ تلك القيم أو قيمة واحدة؛ فإن حالة من اللارضا تتشكل. والمسألة الحاسمة في تصور الحرمان – كما يرى دوس وهيوز – تتمثل في "الأفكار" التي تؤكد أن الناس يمتلكون فجوة بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلًا أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه. فالملاحظ الخارجي قد يعتقد أن هناك أشكالًا متفاقمة من الحرمان، بينما يعتقد المحرومون أن هذا هو النظام الطبيعي للأشياء. ومن هنا فإن الحرمان

النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر عندها الفرد أنه محروم وما يترتب على ذلك من غضب وعداء (الحوراني، ٢٠١٢: ٢٣٠-٢٣١).

ويرى "تاونسيند" Townsend أن مفهوم الحاجة يحدد اجتماعيًا، وأنه بإمكان كل فرد إعداد قائمة باحتياجاته المتعارف عليها في مجتمعه، وعندما يصل إلى ضرورة تحديد الأولويات على سلم هذه الاحتياجات نتيجة لانخفاض الدخل، فهو إذن يعاني من الحرمان النسبي (الحوتي، ٢٠١٦: ١٩٠).

إجمالًا، يعبر الحرمان بشكل أكبر عن مدى "الرضا – السخط" لمجموعات مختلفة من البشر، بما يعنى أن نسب الحرمان قد تظل عالية حتى في الفئات التي تجاوزت خط الفقر أو تقع في طبقة أعلى من طبقة الفقراء. وفي هذا الصدد فقد تناولت بعض الدراسات مفهوم "الناجحون المحبطون" Frustrated Achievement وهم فئات تمتلك بعض المقومات التي تجعلهم يخرجون عن دائرة الفقر، ولكن يظل شعورهم بالحرمان النسبي أو عدم الرضا عن حياتهم؛ نتيجة تراجع فرصهم في الحصول على توقعاتهم وطموحاتهم لأسباب ترتبط بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بهم (السباعي، ٢٠١٧: ١٣٦-١٣٧).

- **نظرية الضبط الاجتماعي:**

لا يمكن أن نتصور مجتمعًا إنسانيًا لا توجد فيه ضوابط اجتماعية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وهكذا نجد كل المجتمعات البشرية قد أوجدت الوسائل التي تعمل على ضبط سلوك أفرادها (إبراهيم، ٢٠٠٥: ٦١). وتمثل قيم الفرد إحدى المحددات الهامة لسلوكه، والنظام القيمي للفرد ذو تأثير بالغ الأهمية على مدركاته وعلى الأحكام التي تصدر عنه (جلبي، ٢٠٠٨:١٣٣). والضبط الاجتماعي هو مجموعة من المعايير المنظمة لسلوك الفرد، والتي تضبط سلوكه من خلال مجموعة وسائل رسمية، وغير رسمية. وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعقدت أنظمته، وتباينت

جماعاته، إي أن هناك أسبابًا أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله(محمد، ١٩٨٤: ٦٧). ويرى "روس" Ross أن الضبط الاجتماعي من حيث طبيعته، يتذبذب بين القوة والضعف وبين الجمود والمرونة، وذلك بسبب تغير الحاجة الاجتماعية ذاتها وتغير عادات الناس وثقافتهم، ونموها تبعًا لذلك، مثال ضعف الروابط الأسرية، وازدياد تحرر المرأة (الشجراوي، ٢٠٠٥: ٢٩).

هذا، وقد حدد "ناي" Nay أربع آليات (ميكانيزمات) للضبط الاجتماعي، وهي (مشري، ٢٠١٧: ٢٨٥):

- الضبط المباشر الذي يفرض من الخارج بوسائل العقاب ووضع القيود والكوابح.
- الضبط الذاتي (المستدمج ذاتيًا) وهذا الضبط يمارس من الداخل من خلال الوعي.
- الضبط غير المباشر، وهذا الضبط يرتبط بالتوحد العاطفي مع الوالدين وأشخاص آخرين.
- الضبط من خلال توفر مسالك كثيرة إلى الهدف وإشباع الحاجة.

فأنصار هذه النظرية ينظرون للفساد على أنه نتاج حالة "التحرر النسبي" من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية، والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي (غنوة، ٢٠١٧: ٣٥).

- **الموجهات النظرية للدراسة:**

١. إن الفساد ظاهرة مركبة ومعقدة ومتشابكة ومتعددة الأسباب والآثار، فمظاهر الفساد عديدة: استغلال النفوذ، والابتزاز، واستغلال الأموال العامة، والواسطة، والمحسوبية...

٢. إن ثقافة الفساد هي الإطار الذي ينمو ضمنه الفساد، وتكون سببًا في ظهوره وتفشيه، حيث إن ثقافة الفساد تصبح البيئة المناسبة التي يزدهر

فيها الفساد، بيئة يغدو فيها الفساد متوقعًا ومقبولًا، حيث تصبح الرشوة والمحسوبية مع الوقت عناصر لنظام حوافز بديلة عن الحوافز الرسمية المشروعة.

٣. إن فجوة الحرمان الناشئة عن ارتفاع التوقعات المصاحبة لتحسن الظروف المادية، تولد حالة من اللارضا تصل في مستواها إلى الحد الذي ارتفعت إليه التوقعات. وبطبيعة الحال فإن التوقعات في هذه الحالة توفر مقارنة مهمة بين مستويات الإشباع التي يمكن تحقيقها من خلال الظروف المحسنة، والإشباعات المحققة فعليًّا من خلال الظروف السابقة. ومن هنا تتشكل دوافع الفساد لتقليص فجوة الحرمان الناشئة (الحوراني، ٢٠١٢: ٢٣١).

٤. يفسر السلوك الفاسد في ضوء ثلاثة أنماط للحرمان: النمط الأول: الحرمان الطموحاتي ويتشكل عندما تزداد طموحات الناس بينما تبقى مقدرتهم على الإشباع الفعلي ثابتة، والنمط الثاني: الحرمان المتناقص ويشير إلى المواقف التي تتناقص فيها قدرات الإشباع وتحقيق القيمة بينما تبقى التوقعات والطموحات مرتفعة وثابتة، والنمط الثالث: الحرمان التقدمي وفيه يخبر الأفراد مكاسب وتحقيقات طويلة الأمد أو قصيرة الأمد، ويجدون أن هذه المكاسب لن تستمر، ولكن على أساس الخبرة السابقة يفترضون بأن هذه المكاسب يجب أن تستمر.

٥. إن انخفاض الأجور وضعف الرقابة والممارسات الإدارية الخاطئة للمديرين تدفع الأفراد إلى ارتكاب جرائم الفساد. ومن هذه الصفات: حجم المنظمة، ومستوى أدائها، واستراتيجياتها، وهيكل السلطة فيها، وثقافتها كمتغيرات تنظيمية مهمة تفسر السلوك اللا قانوني لأفرادها.

٦. إن الفساد والسلوك المنحرف لا ينشأ في الغالب نتيجة دوافع فردية للخروج عن الضبط الاجتماعي، بل على العكس يشكل جنوحًا اجتماعيًّا، فالفساد محصلة النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع.

٧. يتشكل الفساد في بنية اجتماعية وثقافية واقتصادية لها ملامح خصوصًا، تتضمن تلك البنية تناقضات الواقع المعاش والذي يرتبط بمرحلة زمنية محددة، لذا تتداخل الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد في كافة تفاصيل البنية الاجتماعية. ومن هنا يمكن فهم ظاهرة الفساد وخطورتها الاجتماعية والاقتصادية في ضوء السياق البنائي التاريخي للمجتمع المصري.

سادسًا: الدراسات السابقة:

تعكس حركة البحث في موضوع الدراسة، تزايد الاهتمام بموضوع الفساد في مصر، فمنذ بداية التسعينيات، تحول الفساد من حالات فردية معزولة، وازداد عدد المنخرطين فيها، إلى ممارسة اجتماعية تؤصله ثقافة للفساد. فقد احتلت مصر عام ٢٠٠٣ المركز رقم (٧٠)، ثم إلي المركز رقم (٧٢) عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٥ هبطت مرة أخرى إلى المركز رقم (٧٧)، الأمر الذي كشف عن تصاعد حجم الفساد فيها. وما جاء بتقارير هيئة الرقابة الإدارية، إذ ارتفع عدد قضايا الفساد في الحكومة والقطاع العام من ٤٩ ألفا عام ٢٠٠١ إلى ٥٩ ألفا عام ٢٠٠٢، ليرتفع مرة أخرى إلى ٧٣ ألف قضية عام ٢٠٠٣. وهكذا قدرت الهيئة تكلفة الفساد سنويًّا بما قيمته ١٠٠ مليار جنيه مصري. ونتيجة لذلك احتلت مصر المرتبة ١١٢ من أصل ١٨٢ دولة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، كما أكد التقرير على تساوي مصر مع بوركينافاسو والمكسيك في مؤشرات مدركات الفساد، وسبقتها الكثير من الدول العربية، ومنها قطر في المرتبة ١٩، وعمان ٤١، والبحرين ٤٨، والسعودية ٥٠، مما يؤكد على أن مصر قد باتت أكثر فسادًا عما كان سابقًا (عبد المجيد، ٢٠١٣: ٦٥٨).

هذا، وقد تميز الفساد التسعينيات بأنه فسادٌ جماعيٌّ، وفي هذا السياق تشير بعض الإحصاءات إلى أن ٥٨% من قضايا الفساد في مصر ارتكبتها نخبة المجتمع، وأن ٦٤,٤% من الفساد يتم بصورة جماعية، و٣٣,١٤% فساد فردي، ويقصد بنخبة المجتمع أكثر الفئات المرتكبة للفساد، والتي تتمثل

إما في رجال الأعمال وأصحاب النفوذ، أو من شاغلي المواقع الرسمية أو مواقع المسئولية في الدولة. ويبنى الفاسدون شبكة علاقات مع السلطة تحميهم من المساءلة، وتؤمن لهم طرق نقل الثروة العامة إلى حساباتهم الشخصية. ويعني هذا أن الفساد في مصر قد تحول إلى آلية أو أسلوب لاستنزاف موارد البلاد، وإعادة التوزيع غير العادل للثروة العامة، الأمر الذي هدد بانهيار المجتمع وكيان الدولة، وشرعية النظام السياسي. كما يؤكد تقرير البنك الدولي أنه في داخل بلدان منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تحتل مصر القمة في مؤشر الفساد المتولد عن عقد الصفقات، وإبرام العقود في مجال الأعمال (عبد المجيد، ٢٠١٣: ٦٦٥-٦٦٦).

كما طرحت بعض الدراسات العلمية في هذا الصدد، الأسباب المباشرة لانتشار الفساد في المجتمع بوجه عام، والمجتمع المصري على وجه الخصوص، على النحو التالي: ابتعاد الناس عن دينهم، والتساهل في الالتزام بالقيم الأخلاقية، والتغير الاجتماعي الذي يشهده العصر الحديث، وسرعة إيقاعه شيء لم يعد مجالًا للجدل، وهذا الخضم الذي خاضته البشرية في القرنين الأخيرين، كان له ولا شك، أثر على السلوك البشري، وعلى معنى الانحراف والإثم والجريمة والفساد، وضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية، وغياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد. وغيرها من الأسباب المباشرة التي ساهمت في انتشار الفساد وتغلغله في جميع مناحي الحياة، مما يستوجب تكاتف الجهود وتعاون مختلف الجهات الرسمية والأهلية لمكافحته.

وقد شخصت الدراسات (إسماعيل، ٢٠١٦، أبو العلا، ٢٠١٢) التي أجريت حول الفساد في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ الأسباب والعوامل التي أدت لانتشاره، ومنها: وجود خلل كبير في نظام الرواتب والأجور، وانخفاض الأجور الأساسية لموظفي الحكومة، وعدم العدالة في توزيع المرتبات، وضعف كفاءة وفاعلية النظام الضريبي، وصعوبة فهم الموازنة العامة للدولة، والخصخصة وتقييم الأصول العامة، والمركزية.

على الجانب الآخر، اهتمت الدراسات السوسيولوجية بتدارس وفحص الآثار الاجتماعية للفساد وانعكاساته على متغيرات اجتماعية واقتصادية عدة، فلعل من أقدم الدراسات التي جاءت في ثمانينيات القرن العشرين والتي اهتمت برصد العلاقة بين التنمية الاجتماعية والفساد كانت دراسة (عبد المعطي، ١٩٨٥)، والتي أوضحت الأثر السلبي للرشوة وتهديدها للاستقرار الاجتماعي. أما تسعينيات القرن العشرين، فبدأ التحول في أجندة دراسات الفساد يتجه نحو الربط بين الفساد ورجال الأعمال وإن كان يتم ذلك بموارية تامة (صقر، ١٩٩٥). بينما جاءت أجندة دراسات الألفية الجديدة لتعاود دراسة العلاقة بين متغيرات سبق دراستها في الثمانينيات، وهي دراسة العلاقة بين الفساد والجريمة، مثل دراسة (أنور، ٢٠٠١)، وهذه الدراسة بالتحديد حاولت تشخيص العلاقة بين الفساد وانتشار صور الجرائم الاقتصادية وجرائم غسل الأموال. أما النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، فاتجهت الدراسات بكثافة نحو تحليل أسباب وآثار الفساد، واعتباره السبب المباشر لقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ومن هذه الدراسات دراسة (حسن، ٢٠١١) التي استهدفت تحليل لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، ودراسة (المفتي، ٢٠١١) ودراسة (النجار، ٢٠١٢) حول الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك وحقائق الفساد. كما جاءت دراسة (زايد، ٢٠١٣) للبحث حول الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين في فترة ما بعد الثورة.

إجمالًا، يمكننا استعراض أجندة دراسات الفساد بشكل تحليلي من خلال ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول ـ الفساد والتنمية:

اتجهت مجمل الدراسات في هذا المحور، نحو بحث وتحليل العلاقة بين الفساد والتنمية، من حيث مظاهر الفساد وأثره على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى حالة النمو الاقتصادي(Senior,1998). واختلفت آراء الدراسات في هذا المحور حول الآثار الاقتصادية للفساد، حيث ترى غالبية هذه الدراسات أن الفساد يؤثر سلبًا على الكفاءة الاقتصادية في

المجتمع(Williamson,2005) في مقابل مجموعة قليلة من الدراسات ترى أن للفساد آثارًا موجبة على الكفاءة والنمو الاقتصادي في المجتمع. كما نجد تنوع هذه الدراسات واتجاهاتها نحو رصد أثر الفساد على كل مجالات التنمية، سواء التنمية الاقتصادية كدراسات (Riley,2016، والجمل، ٢٠١٤، والفياض، ٢٠١٣، عبد المجيد، ٢٠١٣، Mashali, 2012، ورابح، ٢٠١٥، Drury,2006، Barreto,2003)، في مقابل تجاه مجموعة أخرى من الدراسات نحو رصد وتحليل انعكاسات الفساد على عملية التنمية الاجتماعية من خلال تقديم رؤية تحليلية سوسيولوجية كدراسات (الدالي، ٢٠١٨، Uberti,2016، والحيطي، ٢٠١٥، Torsello,2015، Khondker,2006، Hodgkinson,1997) ، وهناك عدد آخر من الدراسات اتجه نحو تحليل نظري للعلاقة العامة بين الفساد والتنمية وكذلك لأثر الفساد على التنمية الشاملة كدراسات (بوهلالة، ٢٠١٩، Hajdu, 2018، وبشر، ٢٠١٧، ونصر، ٢٠١٦، Tudu, 2015، Batabyal, 2015، والحلفي، ٢٠١٣، والسيد، ١٩٩٩، Desta, 2006). فضلًا عن اتجاه عدد من دراسات هذا المحور نحو دراسة انعكاس الفساد على حالة التنمية المستدامة كدراسة (قباني، ٢٠١٨)، وأيضًا اهتمت بعض الدراسات بتقديم تحليل إحصائي لمؤشرات الفساد وأثره في مؤشرات التنمية البشرية كدراسة (الجاعوني، ٢٠٠٩، Sharma,2005).

إن أهم الاستخلاصات التي تمخضت من هذا المحور، تمحورت حول: إن الفساد الحكومي وغير الحكومي في أغلب المجتمعات العربية يعبر عن أزمة قيم أخلاقية ناتجة عن سلوك الكثير ممن تقلدوا مناصب سيادية وأخرى غير سيادية. وهذه النتيجة انعكست بشكل واضح على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشاملة، وكذلك على برامج التنمية البشرية.

المحور الثاني . ثقافة الفساد وآثاره الاجتماعية:

انقسمت الدراسات التي أجريت في هذا المحور إلى قسمين أساسيين، أولهما: الدراسات التي أجريت حول ثقافة الفساد ومفرداتها وآليات تشكلها،

ومن هذه الدراسات (Sahu, 2017، Bamidele,2016، عبد العاطي، ٢٠١٥، Maeda, 2015، Zhang,2015، Fischer,2014،Pillay,2010، خضر، ٢٠١١، الناصر، ٢٠٠٧، المراياتي، ٢٠٠٩، De Maria, 2008، السعيدي، ٢٠٠٤)، ثانيهما: الدراسات التي تصدت لفحص مجمل الآثار الاجتماعية للفساد وتكلفته الاجتماعية، والتي يمكن تقسيمها إلى محورين فرعيين: الأول ضم بداخله مجموعة من الدراسات الصريحة والمباشرة حول عنوان الآثار الاجتماعية للفساد أو الانعكاسات الاجتماعية للفساد ومن هذه الدراسات (مسعود، ٢٠١٨، باسي، ٢٠١٢، Choi,2011، الخزرجي، ٢٠١١، سلمان، ٢٠٠٩، حجازي، ٢٠٠١، الجحيشي، ٢٠٠٩) والثاني محور ضم مجموعة من الدراسات التي ربطت بين الفساد وبعض المتغيرات كالفقر كدراسة (زايد، ٢٠١٦، محمد، ٢٠١٣) والتعليم كدراسة (فاضل، ٢٠١٦، ناصف، ٢٠١٣، Osipian,2012) والبطالة كدراسة (إبراهيم، ٢٠١٧، الموساوي، ٢٠١٥) والثقة الاجتماعية والفساد كدراسة (Rothstein, 2009) والنوع الاجتماعي والفساد كدراسة (Chen,2016). والقيم الاجتماعية والفساد كدراسة (Kravtsova, 2016).

ونستخلص من هذا المحور أن الفساد نتيجة مباشرة لثقافة الفساد التي تشكلت بسبب قبول أفراد المجتمع للفساد والتعايش معه، الأمر الذي ترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية التي أوضحتها نتائج ذلك المحور.

المحور الثالث . الفساد: مخاطره وآليات مكافحته:

إن المتأمل في مجمل الدراسات التي أجريت حول هذا المحور، يجد أن الدراسات التي استهدفت تسليط الضوء على طرق وآليات مجابهة الفساد، لم تكتف بالإشارة إلى آليات المواجهة، وإنما حاولت فحص ودراسة أسباب الفساد وآثاره ثم الانتهاء بطرح آليات مكافحته، كذلك اكتفت بعض الدراسات بالإشارة العامة إلى طرق مكافحة الفساد بشكل عام كدراسة (Kazyrytski, 2019، بوجعدار، ٢٠١٨، بنجدي، ٢٠١٧، Slager, 2017، عطوة، ٢٠١٤، الكبيسي، ٢٠١٢، أبو غليون، ٢٠١٠، المغربي، ٢٠١٠،)، وهناك بعض

الدراسات التي اقترحت مباشرة آليات المواجهة كطرح فكرة الحوكمة والحكم الرشيد كعلاج للفساد مثل دراسات (يحيي، ٢٠١٧، غالب، ٢٠١٤، زكي، ٢٠١٠، Lindstedt,2010)، وبعض الدراسات اقترحت فكرة دور الأجهزة الرقابية والحكومية والأمنية في مواجهة ومكافحة الفساد كدراسة (محمود، ٢٠١٦، سالمان، ٢٠١٦، النحاس، ٢٠١١)، وهناك عدد آخر من الدراسات التي اهتمت بتأصيل لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مكافحة الفساد عبر عمليتي التربية والتعليم ومحاولة تأصيل قيم النزاهة والشفافية وثقافة المواطنة كدراسة (أحمد، ٢٠١٤، عمارة، ٢٠١٢، حماد، ٢٠١٠، الزبيدي، ٢٠٠٩). وهناك من أشار إلى دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد كدراسة (زياني، ٢٠٠٩).

ومن أهم الاستخلاصات التي أوضحتها مجمل دراسات هذا المحور، أن محاولات الحد من ظاهرة الفساد في مختلف الدول العربية وبالذات في منظمات القطاع العام لم ترق بعد إلى الحد الأدنى من تطلعات الشارع العربي؛ بسبب غياب الإرادة السياسية للإصلاح الإداري ومجابهة الفساد بكافة أشكاله. وأن إحلال العدالة الاجتماعية وتعزيز دعائم الحكم الرشيد، وكذلك دولة الحق والمؤسسات، آليات ذكية لمواجهة كل أشكال الفساد، وتأتي الحوكمة الإدارية في طليعة هذه الآليات.

سابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(١) منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي والمتمثل في أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، باعتباره المنحى المنهجي الأساسي في جمع المادة الميدانية من بعض موظفي القطاعات الحكومية في محافظة الجيزة، معتمدًا في ذلك على الاستبانة. أما المنحى المنهجي الثاني فكان كيفيًّا من خلال عقد عدد من المقابلات المتعمقة، باستخدام دليل المقابلة، والذي جاء ثانويًّا بهدف محدد، وهو الوقوف على مضمون ثقافة الفساد ومفرداتها في المجتمع.

(٢) مجتمع الدراسة:

انطلاقًا من الهدف الرئيس للدراسة الراهنة، تحددت إجراءات الدراسة الميدانية في محافظة الجيزة، في ثلاثة قطاعات حكومية حيوية في مصر، وهي: المرور، والمحليات، والتموين.

(٣) حدود الدراسة:

- اقتصرت الدراسة الراهنة على مفهومي الفساد المالي والإداري.
- اقتصرت عينة الدراسة على ثلاثة قطاعات حكومية في محافظة الجيزة.
- اقتصرت حالات الدراسة على بعض الشرائح الاجتماعية المتباينة في محافظة الجيزة.

(٤) أسلوب التحليل:

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على أسلوبين رئيسيين في التحليل، **الأول:** التحليل الكمي التحليلي التفسيري والذي استهدف تسليط الضوء على حجم الفساد في مجتمع الدراسة وملامحه وحجم الخطورة الاجتماعية والاقتصادية. والثاني: التحليل الكيفي والذي استهدف تسليط الضوء على ثقافة الفساد المنتشرة بين أفراد المجتمع المصري والتي تساهم بشكل أو بآخر في تشكيل ملامح الفساد في مجتمع الدراسة وترسيخ ممارساته.

(٥) التعريف الإجرائي للفساد:

يحدد الباحث مفهوم الفساد إجرائيًّا على أنه:

١. إساءة استغلال الموظف في القطاع الحكومي أو الخاص للسلطة الممنوحة له لتحقيق مصالح خاصة.
٢. سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية.
٣. استغلال موظف لسلطته وصلاحيته للحصول على كسب غير مشروع، يترتب عليه ضرر بالصالح العام.
٤. سلوك إداري غير رسمي، بديل للسلوك الإداري الرسمي لتحقيق منفعة

خصوصًا.

٥. فعل يشمل أحد أنماط السلوك الآتية: الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والابتزاز، وهدر المال العام.

٦. قيام الموظف بعمل أو الامتناع عن عمل يتعلق بالقيام بواجبات الوظيفة.

(٦) عينة الدراسة:

بلغ حجم عينة الدراسة ٣٢٥ موظفًا من قطاعات حكومية بمحافظة الجيزة، وأُختيرت عينة عشوائية بسيطة من العاملين بالقطاعات الحكومية الثلاثة على النحو التالي:

- عينة الدراسة من موظفي المرور (مرور بين السرايات، والوراق، وفيصل) بإجمالي ١١٠ مفردة.
- عينة الدراسة من موظفي التموين (تموين العمرانية، والمنيرة الغربية، والبراجيل) بإجمالي ١٠٥ مفردة.
- عينة الدراسة من موظفي المحليات (حي الهرم، وشمال الجيزة، وبولاق الدكرور) بإجمالي ١١٠ مفردة.

وتوضح بيانات الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة على مجتمع الدراسة وأسلوب سحب عينة الدراسة وتوزيع استمارة الاستبيان.

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة في مجتمع الدراسة وأسلوب سحب العينة

مجتمع الدراسة (الجهة الحكومية)	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستعادة	عدد الاستمارات المستبعدة	الإجمالي
حي الهرم	٤٠	٣٨	٢	٣٦
حي شمال الجيزة	٤٠	٤٠	٣	٣٧
حي بولاق الدكرور	٤٠	٣٧	–	٣٧
وحدة مرور بين السرايات	٤٠	٣٩	٤	٣٥
وحدة مرور الوراق	٤٠	٤٠	٢	٣٨
وحدة مرور فيصل	٤٠	٤٠	٣	٣٧
مكتب تموين العمرانية	٤٠	٣٨	٥	٣٣
مكتب تموين المنيرة الغربية	٤٠	٤٠	١	٣٩
مكتب تموين البراجيل	٤٠	٣٩	٦	٣٣
الإجمالي	٣٦٠	٣٥١	٢٦	٣٢٥

(٧) حالات الدراسة:

بلغ إجمالي حالات الدراسة ١٥ حالة، وسُحِبَت بطريقة عمدية من شرائح اجتماعية وعمرية ومهنية متباينة في محافظة الجيزة، وتوضح بيانات الجدول رقم (٢) خصائص حالات الدراسة.

جدول رقم (٢)
خصائص حالات الدراسة

الحالة	النوع	العمر	التعليم	الحالة الاجتماعية	الدخل الشهري
الحالة الأولى	ذكر	٤٩	مؤهل متوسط	متزوج	٢٠٠٠
الحالة الثانية	ذكر	٤٧	بكالوريوس إعلام	متزوج	٢٧٠٠
الحالة الثالثة	ذكر	٥٦	ليسانس آداب	متزوج	٢٨٠٠
الحالة الرابعة	أنثى	٤٤	ليسانس حقوق	مطلقة	٢٥٠٠
الحالة الخامسة	ذكر	٣٧	ليسانس حقوق	منفصل	١٩٠٠
الحالة السادسة	ذكر	٥٢	ليسانس آداب	متزوج	٢٩٠٠
الحالة السابعة	ذكر	٣٥	دبلوم تجارة	متزوج	١٨٠٠
الحالة الثامنة	أنثى	٥٤	مؤهل متوسط	أرملة	٢١٠٠
الحالة التاسعة	أنثى	٤٧	تجارة	متزوجة	٢٢٠٠
الحالة العاشرة	أنثى	٥٧	مؤهل متوسط	متزوجة	٢٣٠٠
الحالة الحادية عشرة	ذكر	٤١	ماجستير فى علوم الكمبيوتر	متزوج	٢١٠٠
الحالة الثانية عشرة	أنثى	٥٤	بكالوريوس تجارة	عزباء	٢٤٠٠
الحالة الثالثة عشرة	ذكر	٥٠	محامى	متزوج	٣٢٠٠
الحالة الرابعة عشرة	أنثى	٥٥	بكالوريوس إعلام	متزوجة	٣٠٠٠
الحالة الخامسة عشرة	أنثى	٣٥	ليسانس آداب	متزوجة	٢٠٠٠

ثامنًا. خصائص عينة الدراسة:

(أ) النوع:

جدول رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للنوع

القطاع / النوع	المرور		المحليات		التموين		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	٨٧	٧٩,١	٦٢	٥٦,٣	٥١	٤٨,٥	٢٠٠	٦١,٥
أنثى	٢٣	٢٠,٩	٤٨	٤٣,٧	٥٤	٥١,٥	١٢٥	٣٨,٥
الإجمالي	١١٠	٣٣,٨	١١٠	٣٣,٨	١٠٥	٣٢,٤	٣٢٥	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة وفقًا للنوع، حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر لعينة الدراسة كانت في صالح الذكور بنسبة ٦١,٥% مقابل ٣٨,٥% لصالح الإناث. وترتبط هذه النسبة بشكل كبير بتوزيع نسب الإناث في الوظائف الحكومية، وبالتحديد في قطاعات الدراسة الميدانية (التموين، والمرور، والمحليات). ويلاحظ على بيانات الجدول أن تمثيل الذكور في عينة الدراسة يتركز بشكل أكبر لصالح الذكور في قطاع المرور بنسبة ٧٩,١% يليه المحليات بنسبة ٥٦,٣%، أما فيما يتعلق بتمثيل الإناث بشكل أكبر بقليل فكانت في قطاع التموين بنسبة ٥١,٥%. ويرتبط هذا التوزيع بشكل أو بآخر بطبيعة العمل بكل قطاع من قطاعات الدراسة الميدانية.

(ب) العمر:

جدول رقم (٤)
توزيع عينة الدراسة وفقًا للعمر

القطاع / العمر	المرور		المحليات		التموين		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٣٠ سنة	٣٨	٣٤,٥	٤٣	٣٩,١	٢١	٢٠	١٠٢	٣١,٤
٣٠-٤٠	٢٦	٢٣,٧	٢٨	٢٥,٤	٤٥	٤٢,٩	٩٩	٣٠,٤
٤٠-٥٠	٣٢	٢٩,١	٢٩	٢٦,٤	٢١	٢٠	٨٢	٢٥,٣
٥٠-٦٠	١٤	١٢,٧	١٠	٩,١	١٨	١٧,١	٤٢	١٢,٩
الإجمالي	١١٠	٣٣,٨	١١٠	٣٣,٨	١٠٥	٣٢,٤	٣٢٥	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة وفقًا للعمر، حيث يتضح أن ٦١,٨% من أفراد العينة يتراوح أعمارهم ما بين أقل من ٣٠ سنة حتى ٤٠ سنة، وهي الشريحة الأكثر تمثيلًا في عينة الدراسة، وهي التي تضم جيل الشباب في الغالب، بينما جاءت نسبة ٢٥,٣% في الفئة العمرية ما بين ٤٠-٥٠ سنة، و١٢,٩% في الفئة العمرية ٥٠-٦٠ وهي الشريحة التي يقع فيها مديرو العموم وموظفو الدرجة الأولى في أغلب الأحوال. كذلك يلاحظ أن الشريحة الأصغر في السن كانت من نصيب قطاع المحليات في الشريحة العمرية أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٣٩,١%. أما الشريحة العمرية من ٣٠ إلى ٤٠ سنة فكانت أكثر تمثيلًا في قطاع التموين بنسبة ٤٢,٩%. ولا شك أن العمر محدد مهم من محددات السلوك، كذلك نستطيع القول إنه مع انخفاض متوسطات الأعمار تتزايد فجوة الحرمان الناشئة، فأجورهم ورواتبهم منخفضة مقابل احتياجاتهم للسكن والزواج وللمعيشة وإشباع الاحتياجات الأساسية وفي المقابل الطموحات مرتفعة.

(ج) الحالة التعليمية:

جدول رقم (٥)

توزيع عينة الدراسة وفقًا التعليم

القطاع / التعليم	المرور		المحليات		التموين		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تعليم متوسط	٥١	٤٦,٤	٩	٨,٢	٥٩	٥٦,٣	١١٩	٣٦,٦
بكالوريوس	٥٩	٥٣,٦	٩٧	٨٨,١	٤٣	٤٠,٩	١٩٩	٦١,٢
ماجستير	–	–	٣	٢,٨	٢	١,٩	٥	١,٥
دكتوراه	–	–	١	٠,٩	١	٠,٩	٢	٠,٧
الإجمالي	١١٠	٣٣,٨	١١٠	٣٣,٨	١٠٥	٣٢,٤	٣٢٥	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة وفقًا للحالة التعليمية، حيث يتضح أن أكثر أفراد العينة حاصلون على بكالوريوس بنسبة ٦١,٢%، وجزءًا ليس بقليل من أفراد العينة تعليم متوسط بنسبة ٣٦,٦%، وجزءًا ضئيلاً جدًا من أفراد العينة حاصلين على ماجستير بنسبة ١,٥% ودكتوراه بنسبة ٠,٧%. ويلاحظ أن الحاصلون على البكالوريوس كانوا أكثر نوعًا ما في شريحة قطاع المحليات بنسبة ٨٨,١%، أما الحاصلين على شهادة تعليم متوسط فكانوا أكثر نوعًا ما في شريحة قطاع التموين بنسبة ٥٦,٣%، ويليها في الترتيب قطاع المرور بنسبة ٤٦,٤%.

(د) الدرجة الوظيفية:

جدول رقم (٦)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للدرجة الوظيفية

القطاع / الوظيفة	المرور		المحليات		التموين		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مدير عام	١	٠,٩	٣	٢,٨	٣	٢,٨	٧	٢,٢
موظف درجة الأولى	١١	١٠	١٤	١٢,٧	١٦	١٥,٢	٤١	١٢,٦
موظف درجة ثانية	١٥	١٣,٦	٢٧	٢٤,٥	٢٣	٢١,٩	٦٥	٢٠
موظف درجة ثالثة	٢٤	٢١,٩	٣٢	٢٩,١	٣٣	٣١,٥	٨٩	٢٧,٤
موظف درجة رابعة	٥١	٤٦,٣	٢٧	٢٤,٥	٢٦	٢٤,٨	١٠٤	٣٢
موظف درجة خامسة	٨	٧,٣	٧	٦,٤	٤	٣,٨	١٩	٥,٨
الإجمالي	١١٠	٣٣,٨	١١٠	٣٣,٨	١٠٥	٣٢,٤	٣٢٥	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٦) توزيع عينة الدراسة وفقًا للدرجة الوظيفية، والتي تحدد بشكل واضح الموقع الإداري الذي يحتله الموظف من عينة الدراسة، وتظهر بشكل أو بآخر حجم نفوذه وسلطته والصلاحيات الممنوحة له وكذلك الدخل الشهري المتحصل، حيث يلاحظ أن هناك تمثيلاً بشكل أساسي للموظف على الدرجة الثالثة بنسبة ٢٧,٤% والموظف الذي يشغل الدرجة الرابعة بنسبة ٣٢%. من الواضح أن هاتين الدرجتين على وجه الخصوص هما الأكثر تمثيلًا في الوقت الراهن في الجهاز الإداري المصري عمومًا. ثم تأتي نسبة ٢٠% للموظف بالدرجة الثانية، ثم ١٢,٦ % للموظف على الدرجة الأولى. وهو تمثيل يعكس واقع الدرجات الوظيفية في الجهاز

الحكومي المصري عمومًا، والجهاز الإداري لقطاعات الدراسة الميدانية على وجه الخصوص. وكذلك نلحظ أن عينة الدراسة من قطاع المرور كانت مركزة أكثر ما بين الدرجة الوظيفية الرابعة بنسبة ٤٦,٣% والثالثة بنسبة ٢١,٩% كذلك الحال بنسب مقاربة في قطاع المحليات مع وجود ممثل للدرجة الثانية بنسبة ٢٤,٥%، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع التموين، وإن كان هناك تحسن طفيف في مؤشر الدرجة الأولى والتي جاءت بنسبة ١٥,٢%.

(هـ) سنوات الخبرة:

جدول رقم (٧)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة

القطاع / سنوات الخبرة	المرور		المحليات		التموين		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ١٠ سنوات	٣٩	٣٥,٥	٤٤	٤٠	٣٣	٣١,٥	١١٦	٣٥,٧
١٠-٢٠	٣٢	٢٩	٤٧	٤٢,٧	٥٧	٥٤,٣	١٣٦	٤١,٨
أكثر من ٢٠ سنة	٣٩	٣٥,٥	١٩	١٧,٣	١٥	١٤,٢	٧٣	٢٢,٥
الإجمالي	١١٠	٣٣,٨	١١٠	٣٣,٨	١٠٥	٣٢,٤	٣٢٥	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٧) توزيع عينة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة، حيث يُلاحَظ أن ٤١,٨% من أفراد العينة تنحصر سنوات خبرتهم ما بين ١٠-٢٠ سنة، وهو مدى زمني طويل يمنحهم خبرة لا يستهان بها، كذلك نجد ٣٥,٧% من أفراد العينة سنوات خبرتهم أقل من ١٠ سنوات، وكذلك نجد ٢٢,٥% من أفراد العينة تجاوزت سنوات خبراتهم أكثر من ٢٠ سنة. كذلك يلحظ أن موظفي قطاع التموين يمتلكون سنوات خبرة أكثر من غيرهم من القطاعات في عينة الدراسة تراوحت من ١٠ إلى ٢٠ سنة بنسبة ٥٤,٣%، كذلك قطاع المرور، الموظفون الذين يحظون بسنوات خبرة تتجاوز العشرين عامًا بلغت بنسبة ٣٥,٥%.

(و) الدخل الشهري:

جدول رقم (٨)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للدخل الشهري

القطاع / الدخل الشهري	المرور		المحليات		التموين		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ١٠٠٠ جنيه	١٩	١٧,٢	٩	٨,٢	٧	٦,٧	٣٥	١٠,٨
١٠٠٠-٢٠٠٠	٥٦	٥٠,٩	٤٧	٤٢,٧	٦٣	٦٠	١٦٦	٥١,١
٢٠٠٠-٣٠٠٠	٢٩	٢٦,٤	٤٣	٣٩,١	٢٦	٢٤,٧	٩٨	٣٠,١
أكثر من ٣٠٠٠	٦	٥,٥	١١	١٠	٩	٨,٦	٢٦	٨
الإجمالي	١١٠	٣٣,٨	١١٠	٣٣,٨	١٠٥	٣٢,٤	٣٢٥	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٨) توزيع عينة الدراسة وفقًا للدخل الشهري، حيث يلاحظ أن نصف العينة تقريبًا ٥١,١% تتراوح دخولهم ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ جنيه شهريًّا، يليها الشريحة التي تتراوح دخولهم ما بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ جنيه شهريًّا بنسبة ٣٠,١%، في مقابل توزيع أفراد العينة ما بين أقل من ١٠٠٠ جنيه شهريًّا ١٠,٨% وأكثر من ٣٠٠٠ جنيه شهريًّا بنسبة ٨%. كذلك نلحظ أن الحجم الأكبر لعينة الدراسة يقع في شريحة الدخل التي تتراوح ما بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنية بالنسب الآتية على التوالي: ٦٠% في قطاع التموين، و٥٠,٩% لقطاع المرور، و٤٢,٧% لقطاع المحليات.

(ز) الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٩)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للحالة الاجتماعية

القطاع / الحالة الاجتماعية	المرور		المحليات		التموين		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعزب	١٢	١٠,٩	٢١	١٩,١	١٩	١٨,١	٥٢	١٦
متزوج	٥١	٤٦,٤	٤٤	٤٠	٤٦	٤٣,٨	١٤١	٤٣,٤
مطلق	٣٣	٣٠	١٨	١٦,٣	٣٧	٣٥,٢	٨٨	٢٧,١
أرمل	١٤	١٢,٧	٢٧	٢٤,٦	٣	٢,٩	٤٤	١٣,٥
الإجمالي	١١٠	٣٣,٨	١١٠	٣٣,٨	١٠٥	٣٢,٤	٣٢٥	%١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٩) توزيع عينة الدراسة وفقًا للحالة الاجتماعية، حيث يتبين أن ٤٣,٤% من أفراد العينة متزوجون، وأن نسبة الطلاق تعد مرتفعة بين عينة الدراسة، والتي بلغت ٢٧,١%، وهي نسبة متقاربة مع معدلات الطلاق في المجتمع المصري.

تاسعًا. نتائج الدراسة:

(أ) مناقشة نتائج الدراسة في ضوء تساؤلات الدراسة:

١. <u>النتائج المرتبطة بخصائص عينة الدراسة:</u>

١,١ توزعت عينة الدراسة على ثلاثة قطاعات حكومية بمحافظة الجيزة، المرور بنسبة ٣٣,٨%، متمثل في مرور فيصل، ومرور بين السرايات، ومرور الوراق. والمحليات بنسبة ٣٣,٨ متمثل في حي الهرم، حي شمال الجيزة، وحي بولاق الدكرور، والتموين بنسبة ٣٢,٤%، متمثل في تموين العمرانية، وتموين المنيرة الغربية، تموين البراجيل.

١,٢ أن تمثيل الذكور في عينة الدراسة يتركز بشكل أكبر لصالح الذكور

بنسبة ٦١,٥% في مقابل ٣٨,٥% للإناث.

١,٣ جاءت الشريحة العمرية أقل من ٣٠ سنة حتى ٤٠ سنة بنسبة ٦١,٨%، وهي الشريحة الأكثر تمثيلًا في عينة الدراسة، وهي التي تضم جيل الشباب. وجاءت الشريحة الأصغر في السن كانت من نصيب قطاع المحليات في الشريحة العمرية أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٣٩,١%. أما الشريحة العمرية من ٣٠ إلى ٤٠ سنة فكانت أكثر تمثيلًا في قطاع التموين بنسبة ٤٢,٩%.

١,٤ أن أكثر أفراد العينة حاصلون على بكالوريوس بنسبة ٦١,٢%، وجزءًا ليس بقليل من أفراد العينة تعليم متوسط بنسبة ٣٦,٦%، وجزءًا ضئيلاً جدًّا من أفراد العينة حاصلين على ماجستير بنسبة ١,٥% ودكتوراه بنسبة ٠,٧%.

١,٥ أن ٢٧,٤% من عينة الدراسة موظفونعلى الدرجة الثالثة في مقابل ٣٢% موظفين يشغلون الدرجة الرابعة.

١,٦ أن ٤١,٨% من أفراد العينة تنحصر سنوات خبرتهم ما بين ١٠-٢٠ سنة، و٢٢,٥% من أفراد العينة تجاوزت سنوات خبراتهم أكثر من ٢٠ سنة.

١,٧ أن نصف العينة تقريبًا ٥١,١% تتراوح دخولهم ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ جنيه شهريًّا، يليها الشريحة التي تتراوح دخولهم ما بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ جنيه شهريًا بنسبة ٣٠,١%. ومن ثم فإن متوسط دخول أفراد العينة يعد ضعيفًا، وهو ما يفسر في بعض الأوجه سبب تفشي الفساد في قطاعات الدراسة الميدانية.

١,٨ أن ٤٣,٤% من أفراد العينة متزوجون، وأن نسبة الطلاق تعد مرتفعة بين عينة الدراسة، والتي بلغت ٢٧,١% .

٢. النتائج المرتبطة بحجم الفساد في مجتمع الدراسة:

٢,١ أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن اتجاه العينة بشكل كلي يتجه نحو

التأكيد على انتشار للفساد بدرجة كبيرة بلغت ٨٨%. ومن أكثر قطاعات الدراسة التي تتضح فيها ملامح الفساد بشكل كبير قطاع المرور وذلك بنسبة ٩١,٣%، أما القطاع الذي يليه في الترتيب من حيث حجم انتشار الفساد فكان قطاع المحليات بنسبة ٨٨%، وأخيرًا جاء قطاع التموين بنسبة ٨٥%. ولا شك أن انتشار حجم الفساد في قطاعات الدراسة الثلاثة يعكس حجم الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد المالي والإداري المستشري في هذه القطاعات من الجهاز الحكومي المصري.

٢,٢ كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن أفراد العينة من الذكور ٨٦,٩% هم الأكثر تعرضًا للرشوة أكثر من الإناث والتي جاءت بنسبة ٥٧,١%.

٢,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر القطاعات التي تعرضت للرشوة بكثافة عالية كان قطاع المرور وذلك بنسبة ٩٦% للذكور مقابل ٧٤,٥% للإناث، أما أقل القطاعات التي تعرض موظفيها لعرض الرشوة كان قطاع التموين والذي جاء بنسبة ٧٥,٩% للذكور في مقابل ٤٢,٣% للإناث.

٣.النتائج المرتبطة بمظاهر الفساد في مجتمع الدراسة وخطورتها الاجتماعية والاقتصادية:

١,٣ مظاهر الفساد في قطاع المرور:

١,١,٣ بلغ المتوسط العام لمظاهر الفساد المنتشر في قطاع المرور ٢,٥٢ بنسبة موافقة بلغت ٨٤%.

٢,١,٣ كشفت نتائج الدراسة أن تسهيل إصدار رخصة القيادة الشخصية دون اختبار احتل المرتبة الأولى بنسبة ٩٣,٧% كمظهر من مظاهر الفساد في المرور وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٨١. ولا شك أن ذلك المظهر يعكس حجم الخطورة الاجتماعية التي يتكبدها المجتمع مع ارتكاب الكثير الحوادث وفقدان العنصر البشري.

٣,١,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن التغاضي عن صلاحية طفاية الحريق أو وجودها من الأساس احتل المرتبة الثانية بنسبة ٩٣% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٧٩. ولاشك أن التغاضي عن طفاية الحريق سواء بالنظر في صلاحيتها أو عدم الاكتراث لوجودها عند تجديد الترخيص يترتب عليه مخاطر كثيرة عند تعرض السيارة لحريق مفاجئ، مما يترتب عليه أخطار عديدة.

٤,١,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن الحصول على الرشوة لتجاوز طابور الفحص الفني للسيارة احتل المرتبة الثالثة بنسبة ٨٤,٣% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٥٣، وهو ما يعني ضمنًا الحصول على حق الغير بدون وجه حق، وإنهاء كافة التعاملات في أسرع وقت ممكن.

٥,١,٣ كشفت نتائج الدراسة أن بيع الشهادات الطبية لاستخراج رخصة أو تجديدها احتل المرتبة الرابعة بنسبة ٨٤% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٥٢، كما كشفت نتائج الدراسة أن الحصون على مبالغ مالية دون إصدار ايصالات نقدية جاء المرتبة الخامسة بنسبة ٨٤% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٥٢.

٦,١,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن تلقي الهدايا من أجل تسهيل أعمال غير قانونية جاء في المرتبة السادسة بنسبة ٨٠,٧% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٤٢.

٢,٣ مظاهر الفساد في قطاع التموين:

١,٢,٣ بلغ المتوسط العام لمظاهر الفساد في قطاع التموين ٢,٥٥ بنسبة بلغت ٨٥%.

٢,٢,٣ كشفت نتائج الدراسة أن تلقي بعض الموظفين الرشاوى لتحديث البطاقة التموينية احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٩٤,٧% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٨٤، وما يترتب على ذلك من خطورة اجتماعية واقتصادية ضخمة.

٣,٢,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن إساءة استغلال بطاقات التموين التي لم تسلم لأصحابها احتلت المرتبة الثانية بنسبة ٩٢,٣% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٧٧.

٤,٢,٣ كشفت نتائج الدراسة عن أن مظهر الاستيلاء على أموال الدعم وسرقة البطاقات التموينية احتل المرتبة الثالثة بنسبة ٩١,٧% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٧٥، وهو مظهر خطير جدًّا، ويتسبب في فشل تحديث منظومة الدعم، وإهدار للمال العام

٥,٢,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن تلقي الهدايا من أجل تسهيل أعمال غير قانونية جاء في المرتبة الرابعة بنسبة ٨٨,٣% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٦٥.

٦,٢,٣ كشفت نتائج الدراسة أن تقديم تسهيلات غير مشروعة للحصول على خدمات غير مستحقة جاء في المرتبة الخامسة بنسبة ٨٤,٧% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٥٢.

٣,٣ مظاهر الفساد في قطاع المحليات:

١,٣,٣ بلغ المتوسط العام لمظاهر الفساد في قطاع المحليات ٢,٨٦ بنسبة بلغت ٨٩,٣%.

٢,٣,٣ كشفت نتائج الدراسة أن غض طرف بعض المسئولين من الموظفين عن بناء عقارات سكنية بدون ترخيص احتل المرتبة الأولى بنسبة ٩٦,٣ وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٨٩، الأمر الذي يترتب عليه كوارث وأزمات فيما يتعلق بتهديد الأرواح البشرية نتيجة نزيف انهيارات العقارات غير المرخصة وغير المطابقة لشروط الترخيص والمواصفات الفنية.

٣,٣,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن عدم اتخاذ بعض الموظفين الإجراءات القانونية حيال المخالفات احتلت المرتبة الثانية بنسبة ٩٤,٧ وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٨٤. وترتب على هذا المظهر الصارخ للفساد المنتشر

في الأحياء في محافظة الجيزة عن انتشار السكن العشوائي والبناء بدون ترخيص وتعدد الأدوار السكنية المخالفة، وكل هذه المخالفات تنعكس على الأمن المجتمعي عمومًا.

٤,٣,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن تغاضي بعض الموظفين من أحياء محافظة الجيزة عن الإشغالات وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية جاء في المرتبة الثالثة بنسبة ٩٤,٧% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٨٤، وهو مظهر من مظاهر الفساد المعاشة والتي يستشعرها المواطن المصري.

٥,٣,٣ كشفت نتائج الدراسة أن تسهيل بعض الموظفين منح تراخيص بناء عدد من الأدوار المخالفة جاء في المرتبة الرابعة بنسبة ٩٤,٣% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٨٣، وعلى هذا الأساس جاءت محافظة الجيزة مكدسة بالعمارات متعددة الطوابق دون ترخيص والأدوار المخالفة بالأبراج السكنية، مما يعرض حياة المواطنين وأمنهم الشخصي للخطر.

٦,٣,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن تسهيل بعض الموظفين التعدي على أراضي زراعية بالتجريف والبناء جاءت في المرتبة الخامسة بنسبة ٩١% وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٧٣، الأمر الذي ساعد في تآكل الرقعة الزراعية، بسبب فساد بعض الموظفين الذين يسهلون للبعض عملية البناء على الأرض الزراعية وتسهيل دخول المرافق.

٤. النتائج المرتبطة بأسباب تفشي الفساد في مجتمع الدراسة والعوامل المؤثرة في انتشاره:

٤,١ أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن السبب الأول في تفشي الفساد وانتشاره يعود إلى الخلل والضعف في الهيكل الإداري القائم على التمايز وغياب الشفافية وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٩٨.

٤,٢ كشفت نتائج الدراسة أن السبب الثاني في تفشي الفساد وانتشاره يتمثل في غياب الانضباط وضعف الإطار القانوني للعمل وتعطيله وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٩٧، فغياب الانضباط داخل بيئة العمل

وتعطيل عمل القانون يعطي المساحة للموظف للانحراف التنظيمي أولًا والسلوكي ثانيًا وما يتبعه من سلوكيات أخرى.

٤,٣ أوضحت نتائج الدراسة أن السبب الثالث في تفشي الفساد وانتشاره يتمثل في وجود ثقافة للفساد شائعة بين أفراد المجتمع المصري بمتوسط حسابي ٢,٩٧، وهو ما يعني صراحة تزاوج الضعف الإداري وتعطيل القانون مع وجود ثقافة للفساد تعضد من وجوده وتدعمه وتساعد على انتشاره.

٤,٤ أوضحت نتائج الدراسة أن السبب الرابع في تفشي الفساد وانتشاره مرتبطٌ بشكل آخر بسيكولوجية الموظف المصري حيث ارتفاع مستويات طموح الموظف المصري بما لا يتناسب مع قدراته المادية وذلك بمتوسط حسابي بلغ ٢,٩٦، الأمر الذي يدفعه للبحث عن طرق غير مشروعة لمضاعفة دخله الشهري من أجل إشباع احتياجاته المتزايدة في ظل المجتمع الاستهلاكي.

٥,٤ أوضحت نتائج الدراسة أن السبب الخامس في تفشي الفساد وانتشاره يتمثل في غياب الرقابة والمتابعة الدورية والمستمرة للموظف بمتوسط حسابي بلغ ٢,٩٥، الأمر الذي يساعد الموظف على ممارسة الانحرافات التنظيمية والسلوكية دون رقيب ولا محاسب، مما يدفعه للفساد.

٦,٤ كشفت نتائج الدراسة أن السبب السادس في تفشي الفساد وانتشاره يتمثل في عدم الدقة في اختيار الشخص المناسب لطبيعة العمل بمتوسط حسابي بلغ ٢,٩٥، الأمر الذي يكرس مبدأ عدم العدالة والكفاءة في اختيار الشخص المناسب في الهيكل الإداري، كذلك فإن هذا الضعف يترتب عليه عدم القدرة على الإدارة والرقابة والمتابعة للموظفين.

٧,٤ أوضحت نتائج الدراسة أن أبرز العوامل المؤثرة على سلوك الموظف، وتدفعه إلى ممارسة السلوك الفاسد هو انخفاض الرواتب والأجور، أي

إن العامل المادي محدد رئيسي لسلوك الموظف ودفعه نحو الطرق غير الشرعية، ويأتي الطموح الزائد في المرتبة الثانية، مما يستكمل معه حلقات الدوافع المادية والاحتياجات اللامحدودة، ثم يأتي العامل الثالث والذي يرتبط باغتراب الموظف وانخفاض حالة الرضا الوظيفي مما يدفعه إلى ممارسة السلوكيات غير المشروعة والتي لا تتناسب مع طبيعة المكان الذي يعمل فيه ولكنه لا يشعر بالانتماء لهذا المكان.

٨,٤ كشفت نتائج الدراسة عن علاقة الدرجة الوظيفية بالشعور بالحرمان وانعكاسهما على انتشار الفساد وتفشيه في المجتمع، حيث أوضحت النتائج أن الغالبية من عينة الدراسة على اختلاف درجاتها الوظيفية تشعر بالحرمان بدرجة كبيرة، ولا شك أن الشعور بالحرمان، وبهذه الدرجة يؤدي ميل عينة الدراسة نحو ممارسة السلوكيات الانحرافية لتعويض هذا الحرمان، وإشباع الاحتياجات المتزايد والطموح الزائد.

٩,٤ كشفت نتائج الدراسة أهم العوامل التي تزيد من الممارسات الفاسدة في الجهاز الإداري، وجاءت في مقدمتها تعقد إجراءات الحصول على الخدمة، حيث يستغل الموظف تَعَقُّد هذه الإجراءات في الانحراف ومساومة العميل في الحصول على الامتيازات المادية.

١٠,٤ أوضحت نتائج الدراسة أن شخصية العميل الراشي تلعب دورًا لا يستهان به في إدارة عملية الفساد والتشجيع على ممارسته، كذلك أوضحت نتائج الدراسة اكتمال دائرة الفساد الجهنمية بشخصية الموظف المرتشي الذي يدير عملية الفساد ذاتها. ومن ثم أوضحت الدراسة أن السلوك الفاسد هو محصلة تلاقي شخصية العميل الراشي مع الموظف المرتشي في ظل إجراءات إدارية معقدة ومظلة رقابية إدارية ضعيفة أو تكاد تكون معدومة.

١١,٤ كشفت نتائج الدراسة أن الفساد المالي والإداري يرتبط بشكل أساسي بالفساد الأخلاقي، والذي يرتبط في المقام الأول بالدور الجوهري الذي

ينبغي أن تقوم به الأسرة وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية. فالفساد في الجهاز الإداري يرتبط بالبنية الاجتماعية والاقتصادية من جانب، وبالنظام الأخلاقي والقيمي من جانب آخر. ومن ثم أوضحت نتائج الدراسة أن السلوك الفاسد هو محصلة بنية اجتماعية واقتصادية ونظام أخلاقي وقيمي.

١٢,٤ أوضحت نتائج الدراسة أن هناك خللًا في النظام الأخلاقي والقيمي، وهو ما يساهم بشكل أو بآخر في تشكيل ملامح السلوك الفاسد للموظف في الجهاز الإداري بمجتمع الدراسة عمومًا. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ثمة تناقضًا في التنشئة الأسرية على قيم الشرف والنزاهة والتي بلغ معدل تأثيرها ٠,٧٣، إلا أن الممارسات الفعلية انخفضت إلى ٠,٦٣، والذي تجلى في توازي فعل رد الحقوق لأصحابها، والتي ربما تكون مقدمة حقيقية لممارسة الفساد.

٥. النتائج المرتبة بمجالات الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد:

١,٥ أوضحت نتائج الدراسة أن ثمة مجالات للخطورة تقع في دائرة قوية جدًّا من وجهة نظر عينة الدراسة، وهي على الترتيب: حصول الموظف على عائد مادي كبير مقابل جهد أقل وهو انحراف تنظيمي، والحصول على الرشوة، اختلاس المال العام، وتراجع قيم العمل والأمانة والنزاهة والشرف، وهذه المجالات الخطيرة جدًا والتي تبرزها عينة الدراسة في المقدمة تعكس مدى إدراك ووعي عينة الدراسة بحجم الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد.

٢,٥ كشفت نتائج الدراسة مجالات الخطورة الاجتماعية والاقتصادية القوية والتي تأتي في المرتبة الثانية فكانت أربعة مجالات على التوالي: رفض الموظف أداء عمله الذي يتقاضى عليه أجر، وأي انتفاء قاعدة أجر مقابل عمل، فرض الإتاوات على بعض الأشخاص لتقديم خدمات محددة وهو يعد انحرافًا ماليًّا، وإضعاف الثقة بين أفراد المجتمع في

الجهاز الإداري والحكومي عامة، ومن ثم ضعف الانتماء والولاء.

٣,٥ أوضحت نتائج الدراسة أن مجالات الخطورة الاجتماعية والاقتصادية التي تعد من وجهة نظر العينة ضعيفة فكانت ثلاثة مجالات على التوالي: تسهيل تقديم خدمات للأقارب وهو يعد انحرافًا سلوكيًّا، الواسطة والمحسوبية، على اعتبار أن هذه المجالات ترتبط بثقافة المجتمع بشكل عام، وأخيرًا التزوير والابتزاز.

٦. النتائج المرتبطة بآليات مواجهة الفساد:

١,٦ كشفت نتائج الدراسة آليات مواجهة الفساد في الأجهزة الحكومية من وجهة نظر العينة، مرتبة ترتيبًا تنازليًّا على النحو التالي:

١. الردع القانونى.
٢. تحسين الوضع المادي للموظف.
٣. استخدام التكنولوجيا الرقمية في إنهاء المعاملات البشرية.
٤. الاهتمام بأخلاقيات الوظيفة العامة.
٥. استبعاد الموظف الفاسد من التعامل مع الجمهور العام.
٦. استبدال ثقافة الفساد بثقافة للنزاهة والشفافية.
٧. تقليل الاحتكاك بين المواطن والمسئول.
٨. إجراء تنقلات دورية بين الموظفين.
٩. تركيب كاميرات مراقبة داخل المكاتب.

٧. النتائج المرتبطة بالفروقات بين اتجاهات عينة الدراسة ودلالاتها الإحصائية:

١,٧ أوضحت نتائج الدراسة أن هناك فروقات بين متوسطات الحالة التعليمية لعينة الدراسة واتجاهاتهم حول مظاهر الفساد في مجتمع الدراسة، حيث كشفت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الحالة التعليمية لعينة الدراسة من موظفي القطاعات الحكومية الثلاثة واتجاهاتهم نحو مظاهر الفساد.

٢,٧ كشفت نتائج الدراسة أن ثمة فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع، وهو ما يعني أن استجابات عينة الدراسة تتباين ما بين الذكور والإناث لصالح الإناث، بمعنى أن عينة الدراسة من الإناث الأكثر إيجابية والأكثر موافقة على حجم انتشار الفساد ومظاهر وجوده وترسخه في مجتمع الدراسة عن عينة الذكور.

(ب) مناقشة نتائج الدراسة المرتبطة بثقافة الفساد:

١. ارتبط مفهوم الفساد عند حالات الدراسة بـ"مفهوم قيمي" حيث عرف بأنه "انتهاك للقيم والمعايير المجتمعية المتعارف عليها، وتحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامة. وبذلك اقترن مفهوم الفساد بـ"السلوكيات اللا أخلاقية".

٢. تتباين مؤشرات الفساد بين عوامل بيروقراطية وثقافة تؤصله وتجعله مقبولًا مجتمعيًا مما يزيد من معدلات انتشار الفساد بكافة أنواعه "السياسى، والإدارى، والمالى، والأخلاقى".

٣. أجمعت حالات الدراسة على أن الكشف عن واقعة فساد تشعرهم بالإحباط بسبب إهدار المال العام والتدنى بالقيم المجتمعية، وفى نفس الوقت تشعرهم بالرضا عن الأجهزة الفعالة فى المجتمع والتى اكتشفت واقعة الفساد.

٤. طرحت حالات الدراسة تفسيرات عدة، لأسباب الفساد، كان فى مقدمتها انخفاض مستوى الأجور فى القطاع الحكومى، وارتفاع مستوى المعيشة، وكذلك ارتفاع مستويات طموح الموظف بما لا يتناسب مع قدراته المادية، فضلًا عن ضعف وسائل الضبط الاجتماعى وانتشار الجهل، وقلة الوعى بطبيعة الفساد وأشكاله ومخاطره، فضلًا عن ضعف الوعى بحقوق المواطن، وعدم المعرفة بالآليات والنظم الإدارية.

٥. أغلب القطاعات الحكومية تتميز بزيادة معدلات فسادها، وأن أكثر هذه

القطاعات فسادًا بالترتيب هى "المرور، والمحليات، والتموين"، فضلًا عن قطاعات أخرى مثل "قطاع التعليم"، و"قطاع الصحة"، و"التأمينات".

٦. تفاوتت ردود أفعال حالات الدراسة تجاه طلب الرشوة ما بين محاولة الاستجابة واتخاذ موقف مضاد لها بل والإبلاغ عنها، لكنها جميعًا محاولات تنتهى بالفشل والاستجابة لدفع الرشوة، وذلك لتسهيل إجراءاتهم الحكومية. وبذلك أصبحت الرشوة جزءًا أصيلًا من تفاعلاتهم مع القطاعات الحكومية فى مصر.

٧. ارتبط الفساد بقيم ثقافية سائدة فى المجتمع، أصبحت مقبولة لدى الشخص الذى يرتكب مثل هذه السلوكيات الفاسدة، وبذلك يكون محملاً بجملة من الاعتقادات والأفكار والتصورات التى يستمدها أو يتعلمها من خلال ثقافة الواقع المحيط، والتى تُبرَّر للحصول على خدمة أفضل، دون الانتباه أن ذلك يعد انتهاكًا لحقوق الغير. وبالتالى تصبح "الرشوة والمحسوبية" حوافز بديلة–"غير مشروعة"– تحل محل الحوافز الرسمية "المشروعة".

(ج) مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الأطر النظرية:

١. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن ثمة خللاً طرأ على النسق القيمي المرتبط بالجدارة والاستحقاق داخل الجهاز القطاع الحكومي، وأنه لم تعد الكفاءة هي معيار التمكين والترقي، مما تسبب في إحباط الكثير من الموظفين، وساهم في دفع بعضهم نحو ممارسة الفساد، كذلك تبين من نتائج الدراسة أن قيم النزاهة على الجانب التطبيقي بها خلل، فقد أضحت الغاية تبرر الوسيلة هي المبدأ السائد بين الكثير من موظفي القطاع الحكومي.

٢. ومن ثم أكدت نتائج الدراسة التأثير الواضح للفساد على النسق القيمي لأفراد العينة، والتشوه الذي طرأ على نمط الشخصية، حيث أضحت المنفعة المادية والشخصية هي الأساس الذي تحرك الموظف في كافة تعاملاته داخل المؤسسة الحكومية. إذن توضح نتائج الدراسة بشكل

واضح حجم الخلل الذي أصاب قيم العمل وأخلاقياته، حيث أوضحت نتائج الدراسة حجم تخلي الموظف الحكومي تدريجيًّا عن معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني.

٣. أوضحت نتائج الدراسة أن الفساد السائد بين موظفي قطاعات الدراسة الثلاثة يمكن إدراجه ضمن ما أسماه التراث البحثي الفساد الصغير Petite Corruption وهو يمارس في حياتنا اليومية Everyday Life Corruption. ويزداد في القطاعات الحكومية التي تقدم خدمات لأفراد المجتمع، غير أن آثاره الاجتماعية خطيرة ومدمرة.

٤. تجذر ثقافة الفساد في مجتمع الدراسة بكل ما تحمله تلك الثقافة من مفردات وعناصر وتوجهات قيمية وسلبية مضرة للجهاز الإداري وللمجتمع المحلي عمومًا. فقد أضحت تلك الثقافة كل مركب معقد يتكون من شبكة كثيفة الروابط بين الموظفين الفاسدين باختلاف درجاتهم الوظيفية وتراتبيتها، بحيث نجد صورًا من توفير مظلة من الحماية لممارسة ذلك السلوك الفاسد بشكل واضح وصريح دون خجل أو خوف، أو البحث في أساليب غير مباشرة.

٥. تعكس نتائج الدراسة الميدانية قبول أفراد العينة للفساد ومظاهره المختلفة، للدرجة التي أضحى التعايش مع الفساد الأساس في التعامل داخل القطاعات الحكومية، ومن ثم أفسحت المجال له لينمو ويتضخم، الأمر الذي يصعب معه مكافحته واستئصاله بالطرق التقليدية؛ لأنه أصبح جزءًا أصيلًا من البنية المؤسسية الحكومية.

٦. يساهم النظام الأخلاقي والقيمي المضطرب، وكذلك الفجوة بين القيمة والممارسة الحياتية، فضلًا عن تبني مبدأ الغاية تبرر الوسيلة في تشكيل ملامح الفساد المالي والإداري في مجتمع الدراسة. ففي ظل غياب العدالة الاجتماعية وتزايد الهوة بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع تتزايد معدلات السلوكيات الفاسدة؛ من منطلق نفسي تعويضي لهذه

الفوارق ورغبة منهم في نوعية حياة شبيهة للطبقات العليا في المجتمع.

٧. إن فجوة الحرمان الناشئة عن ارتفاع التوقعات المصاحبة لتحسن الظروف المادية للموظف في القطاعات الحكومية الثلاثة، وحالة عدم الشعور بالرضا وشعورهم المرتفع بالحرمان يزيد من الخطورة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس، جاءت مجالات الخطورة الاجتماعية الاتية في المقدمة: حصول الموظف على عائد مادي كبير مقابل جهد أقل، والحصول على الرشوة، واختلاس المال العام، وتراجع قيم العمل والأمانة والنزاهة والشرف. وهي مجالات ترتبط بشكل كبير بفجوة الحرمان المتزايدة لدى عينة الدراسة.

٨. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن الحرمان التقدمي للموظف يجبره على انتهاج السلوك الفاسد بقصد تحقيق مكاسب طويلة الأمد أو قصيرة الأمد، على الرغم من أن قناعات هؤلاء الموظفين ترى أن هذه المكاسب لن تستمر، ولكن يعملون بكل جهد من أجل استدامة هذا المكسب إلى وقت طويل.

٩. من مجمل النتائج الميدانية التي كشفتها الدراسة الراهنة نستطيع القول إن الفساد عملية تتم عبر إجراءات عدة وليست ظاهرة عابرة أو سلوكًا طارئًا، وإنما أضحت جزءًا أصيلًا من البنية المؤسسية لقطاعات حكومية بعينها.

حادي عشر . الدلالات التطبيقية والتوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة وتحليلاتها السوسيولوجية يمكننا استخلاص مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية، فيما مواجهة الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد وثقافته المنتشرة بين أفراد المجتمع المصري، ومحاولة تقديم آليات عملية قابلة للتنفيذ، وذلك على النحو التالي:

١. العمل على تحسين الوضع المادي للموظف المصري ورفع الأجور والمرتبات بما يتناسب مع معدلات التضخم ومستويات المعيشة في

المجتمع.

٢. ضرورة إعادة النظر في أسلوب إدارة العمل داخل أغلب المؤسسات الحكومية بما يسهل من إجراءات إنهاء المعاملات للمواطنين، فضلًا عن وضع نظام محكم وفعال للرقابة والمتابعة.

٣. ضرورة الإسراع من ميكنة ورقمنة تقديم الخدمة داخل كافة المؤسسات الحكومية، وبما يقلل من التعاملات البشرية.

٤. ضرورة العمل على تصميم برامج اجتماعية تستهدف شرائح المجتمع المصري؛ بقصد تشكيل ثقافة للنزاهة تعلي من قيم الشرف والنزاهة بديلًا عن ثقافة الفساد التي استشرت في مجتمعنا المصري.

المراجع والهوامش:

١. إبراهيم، مصطفى محمود (٢٠١٧) إشكالية البطالة والفساد القيمي بالمجتمع المصري: قيمة التعليم نموذجًا، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٥، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٢. إبراهيم، نور علي (٢٠٠٥) دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الوقاية من الفساد، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، العراق.

٣. إبراهيم، هاني محمد (٢٠١٤) الاتجاهات النظرية في علم اجتماع الجريمة: رؤية نقدية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.

٤. أبشر، أمير إبراهيم (٢٠١١) مراحل تطوير مكافحة الفساد الإداري في السودان، ورشة عمل تنمية المهارات القانونية والإدارية للقيادة وآثارها في مكافحة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات.

٥. إسماعيل، أحمد دسوقي محمد (٢٠١٦) السياسة العامة لمكافحة الفساد الإداري في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير: مدخل للإصلاح الإداري، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٧، العدد ٥٢٣، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

٦. ابن علي، زياد عربية (٢٠٠٢) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن والقانون، المجلد ١٠، العدد الأول، أكاديمية شرطة دبي، الإمارات.

٧. ابن منظور (١٩٧٣) دار المعارف، الجزء الخامس، القاهرة.

٨. أبو الجريد، سعيد حسن علي حسن (٢٠١٦) الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، السنة ٦، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بنها.

٩. أبو العلا، محمد علي (٢٠١٢) اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الفساد بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: دراسة ميدانية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مجلد ١١، العدد الأول، كلية الإعلام، مركز بحوث الرأي العام، جامعة القاهرة.
١٠. أبو زيد، عبد الله محمد (٢٠١١) الإصلاح الاجتماعي ودرء مظاهر الفساد، مجلة هدى الإسلام، مجلد ٥٥، العدد ١٠، الأردن.
١١. أبو غليون، جمال صالح محمد (٢٠١٠) استراتيجيات الحد من ظاهرة الفساد الإداري، المؤتمر السنوي العام: نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
١٢. أحمد، أشرف محمد السيد سيد (٢٠١٧) أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة البحوث التجارية، مجلد ٣٩، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
١٣. أحمد، بوعشيق (٢٠١٤) دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري بالمملكة العربية السعودية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ١١٨، المغرب.
١٤. أنور، أحمد (٢٠٠١) الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٥. البشري، محمد الأمين (٢٠٠٧) الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
١٦. البطاط، منتظر فاضل (٢٠٠٩) الفساد في الاقتصاد العراقي: الآثار والمعالجات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السادس، العدد ٢٤، العراق.
١٧. الجابري، عبد الله بن حاسن (٢٠٠٣) الفساد الاقتصادي: أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد ٧، العدد ٢١، القاهرة.

١٨. الجاعوني، فريد خليل (٢٠٠٩) دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية: دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، جامعة دمشق.

١٩. الجحيشي، بشير ناظر (٢٠١٤) الفساد السياسي: دراسة في علم الاجتماع، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد ١٠٤، العراق.

٢٠. الجحيشي، بشير ناظر (٢٠٠٩) ظاهرة الفساد في المجتمع المعاصر: تحليل سوسيولوجي، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٥١، الجامعة المستنصرية.

٢١. الجندي، حسني (٢٠٠٣) التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية وسياسة الإسلام في الوقاية والمنع، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد التاسع، القاهرة.

٢٢. الجيار، عطية (٢٠٠٧) تجارب بعض الدول العربية في مكافحة الفساد، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد الثالث، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح الأردن.

٢٣. الجمل، هشام مصطفى (٢٠١٤) الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة جامعة الأزهر، العدد الثلاثون، الجزء الثاني، كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا.

٢٤. الجوارين، عدنان فرحان (٢٠١٦) الفساد الاقتصادي في الدول العربية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤ : الأسباب والآثار والمعالجات، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد ١١، العدد ٤١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

٢٥. الجيوسي، عبد الله (٢٠٠٥) الفساد: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه: رؤية قرآنية، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد ٢٠، العدد ٥، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن.

٢٦. الحربي، خالد بن سليم (٢٠١٢) الخطورة الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة: واقعها وأساليب الوقاية منها، مجلة شئون اجتماعية، مجلد ٢٩، العدد ١١٥، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

٢٧. الحلفي، عبد الجبار عبود (٢٠١٣) الفساد في الحكومة: رؤية تنموية، وقائع المؤتمر العلمي السابع: مظاهر الفساد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة، العراق.

٢٨. الحوتي، فتحية السيد (٢٠١٦) العود إلى الانحراف وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة حالة على عينة من الأحداث بمؤسستي الرعاية الاجتماعية "بنين وبنات" بالدقهلية، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٤، يناير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٢٩. الحوراني، محمد عبد الكريم (٢٠١٢) الاستبعاد الاجتماعي والثوارت الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد ٥، العدد الثاني، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.

٣٠. الحيطي، ممدوح عبد الواحد (٢٠١٥) ظاهرة الفساد وانعكاساتها الاجتماعية على عملية التنمية: قراءة سوسيولوجية تحليلية، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٣، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٣١. الخزرجي، ليلى عاشور (٢٠١١) ظاهرة الفساد: الآثار الاقتصادية... التداعيات الاجتماعية واستراتيجيات مكافحته، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، جامعة كركوك.

٣٢. الخطيب، خالد راغب (٢٠٠٨) الفساد الإداري والمالي: المعضلة والعلاج: تجارب بعض الدول، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد الرابع، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح.

٣٣. الخواجة، محمد ياسر (٢٠١٢) ظاهرة الفساد الإداري كما تعكسه الصحافة الإقليمية تحليل مضمون لبعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية، مجلة كلية الآداب، العدد ٢٥، المجلد الأول، جامعة طنطا.

٣٤. الخياط، محمد أحمد قاسم (١٩٩٣) الفساد السياسي: دراسة ميدانية لمعرفة اتجاهات طلاب جامعة صنعاء نحو الفساد المالي والإداري، التربية المعاصرة، السنة ١٠، العدد ٢٨، رابطة التربية الحديثة.

٣٥. الدالي، شيماء عبد العزيز عبد الباسط (٢٠١٨) تحليل سوسيولوجي لأسباب انتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة: دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية، مجلة التربية، العدد ١٨٠، المجلد الثاني، كلية التربية، جامعة الأزهر.

٣٦. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (١٩٩٥) مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت.

٣٧. الرامخ، السيد محمد (٢٠٠٧) علم الاجتماع الاقتصادي: دراسات نظرية وتطبيقية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

٣٨. الرشيد، أحمد الزروق (٢٠١٢) الفساد وعرقلة الانتقال للديمقراطية... أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة الديمقراطية، مجلد ١٢، العدد ٤٧، وكالة الأهرام، القاهرة.

٣٩. الزبيدي، حسن لطيف كاظم (٢٠٠٩) دور ثقافة المواطنة في محاربة الفساد في العراق، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، مجلد ٣، العدد الرابع، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة.

٤٠. السالم، عبد الله بن عبد الكريم (٢٠٠٣) الفساد الإداري في الدول النامية: رؤية أكاديمية لمفهومه، أسبابه، أشكاله، آثاره واستراتيجيات مكافحته، مجلة البحوث الإدارية، المجلد ٢١، العدد الرابع، القاهرة.

٤١. السباعي، رانيا علاء الدين فتحي (٢٠١٧) معضلة الحرمان في المنطقة العربية، مجلة الديمقراطية، مجلد ١٧، العدد ٦٧،

٤٢. السعيدي، محمد يحيي (٢٠٠٤) ثقافة الفساد: دراسة تحليلية للحالة اليمنية، مجلة شئون العصر، المجلد ٨، العدد ١٥، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، اليمن.

٤٣. السن، عادل عبد العزيز (٢٠١١) الفساد المالي والإداري: المفهوم . الآثار . آليات المواجهة، ورشة عمل: تنمية المهارات القانونية والإدارية للقيادة وآثارها في مكافحة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات.

٤٤. السيد، مصطفى كامل (١٩٩٩) الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٤٥. الشريف، طلال بن مسلط (٢٠٠٤) ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد ١٨، العدد، ٢، السعودية.

٤٦. الشجراوي، صباح صالح (٢٠٠٥) أساليب الضبط الاجتماعي وعلاقتها بمفهوم الذات ومركز الضبط عند طلبة المرحلة الأساسية في المدارس الأردنية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات التربوية العليا، جامعة عمان العربية.

٤٧. الشمري، نامي بن خلف (٢٠١٢) رؤية العاملين في القطاعين العام والخاص نحو الفساد الإداري في السعودية: دراسة ميدانية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ١٣٠، القاهرة.

٤٨. الشيخ بربر، قمر الدين عبد الرحمن الشيخ السماني (٢٠١٣) الشفافية والمساءلة ودورهما في مكافحة الفساد، مجلة الدراسات العليا، المجلد الثاني، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

٤٩. الشيخلي، عبد القادر (٢٠٠٢) دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي، المؤتمر العربي الثالث في الإدارة: القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، لبنان.

٥٠. العتيبي، منصور نايف (٢٠١٥) الفساد الإداري: أسبابه وعلاجه، دراسة ميدانية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد ٢٢، العدد ٩٦، القاهرة.

٥١. العديم، عقوب بن ارشيد (٢٠١١) الفساد الإداري: دراسة ميدانية للأجهزة الحكومية في محافظة حفر الباطن، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ١١٢، القاهرة.

٥٢. العصيمي، نايف حماد (٢٠١٨) أثر الليبرالية الجديدة في التغير السياسي من منظور الحرمان النسبي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٢٠، يوليو، مركز جيل البحث العلمي.

٥٣. العيسوي، عبد الرحمن (٢٠١١) دور الوعي الإسلامي في محاربة الفساد، مجلة الوعي الإسلامي، السنة ٤٨، العدد ٥٥٢، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.

٥٤. الفياض، عباس (٢٠١٣) مظاهر الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وقائع المؤتمر العلمي السابع: مظاهر الفساد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

٥٥. الكبيسي، عامر بن خضير حميد (٢٠١٢) الفساد: أسبابه واستراتيجيات مكافحته: رؤية مستقبلية، الفكر الشرطي، مجلد ٢١، العدد ٨٣، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة.

٥٦. الكبيسي، عامر (٢٠٠٥) الفساد والعولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٥٧. الكواز، أحمد (٢٠١٢) الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد ١٤، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٥٨. المراياتي، كامل جاسم (٢٠٠٩) ثقافة الفساد ومفهوم المواطنة: قراءة في إشكالية الفرد والدولة والمجتمع، حولية المنتدى، مجلد ٣، العدد الرابع، العراق.

٥٩. المغربي، محمد الفاتح محمود بشير (٢٠١٠) الفساد الإداري: أسبابه وآثاره وأهم أساليب مكافحته، المؤتمر السنوي العام: نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

٦٠. المفتي، فاروق (٢٠١١) الرشوة فعل اقتصادي فاضح، الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٦٣٩، نادي التجارة.

٦١. الموساوي، جمال (٢٠١٥) الفساد والبطالة، مجلة الدوحة، السنة ٨، المجلد ٩١، وزارة الإعلام.

٦٢. الميمن، إبراهيم بن محمد قاسم (٢٠١٢) ضمانات مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العلوم الشرعية، العدد ٢٥، المملكة العربية السعودية.

٦٣. الناصر، ناصر عبيد (٢٠٠٧) ثقافة الإصلاح في مواجهة ثقافة الفساد: دراسات استراتيجية، المجلد ٧، العدد ٢٢، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق.

٦٤. النجار، أحمد السيد (٢٠١٥) هل تغير واقع الفساد ومكافحته بعد الثورات العربية، مجلة الديمقراطية، المجلد ١٥، العدد ٥٩، وكالة الأهرام، القاهرة.

٦٥. النجار، أحمد السيد (٢٠١٢) الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك: حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٦٦. النحاس، صفوت صلاح الدين (٢٠١١) منظمات المجتمع المدني ومواجهة الفساد الإداري، مجلة الإدارة، مجلد ٤٨، العدد الرابع، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، القاهرة.

٦٧. الورفلي، مبروكة (٢٠٠٩) الثقافة السياسية الليبية والفساد، المجلة العربية لعلم الاجتماع، إضافات، العدد السادس، لبنان.

٦٨. الأسدي، بشرى محمد سامي حسن (٢٠١٣) الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، المستقبل العربي، مجلد ٣٥، العدد ٤٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٦٩. الأقرع، نور طاهر (٢٠١٤) استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة فقه القضاء المالي، العدد الأول، المغرب.

٧٠. بالغرسه، عبد اللطيف (٢٠١٤) الفساد الاقتصادي في الجزائر وتأثيراته على التنمية والعدالة الاجتماعية، مجلة النهضة، المجلد ١٥، العدد الثاني، القاهرة.

٧١. باروت، محمد جمال (٢٠٠٤) تقرير عن ندرة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٩، بيروت، لبنان.

٧٢. باسي، زكرياء بله (٢٠١٢) التكلفة الاجتماعية للفساد، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

٧٣. بدراوي، حسام، يوسف، محسن (٢٠٠١) الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية.
٧٤. بسيوني، محمد سعيد (٢٠١٣) تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١١، مجلد ١٠٤، القاهرة.
٧٥. بشر، بليغ على حسن (٢٠١٧) الفساد الإداري وأثره على التنمية الشاملة: دراسة نظرية تطبيقية على بعض البلدان العربية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد ٣١، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
٧٦. بكر، نجلاء محمد إبراهيم (٢٠٠٩) الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، القاهرة.
٧٧. بنجدي، ميمون (٢٠١٧) آليات مكافحة تأثير الفساد الإداري على التنمية، مجلة الشئون القانونية والقضائية، العدد الثاني،
٧٨. بوجعدار، هاشمي (٢٠١٨) الفساد: صوره، مخاطره وآليات مكافحته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٩، جامعة منتوري قسنطينة.
٧٩. بوهلالة، سعاد (٢٠١٩) تحليل لظاهرة الفساد الإداري في الجزائر وعلاقته بالتنمية، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلد ٤، ملحق، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا.
٨٠. جابر، سامية محمد (١٩٨٩) علم الاجتماع المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت.
٨١. جاسم، رفعت عبد الله (٢٠١٠) إدراك الفساد المالي والإداري في العراق من طلبة وأساتذة الجامعة، مجلة أبحاث البصرة، مجلد ٣٥، العدد الثاني، العراق.

٨٢. جلبي، علي عبد الرازق (٢٠٠٨) المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٨٣. حجازي، المرسي السيد (٢٠٠١) التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٦٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٨٤. حجازي، عزة (٢٠١٤) أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد ١٦، العدد الثاني، الكويت.

٨٥. حسن، حسين محمود (٢٠١١) دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير: نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

٨٦. حسن، دينا مفيد علي (٢٠١٦) محددات المسئولية الاجتماعية للموظف العام: دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية الخدمية بمدينة القاهرة، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٤، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٨٧. حسن، هناء عبد العاطي (٢٠١٤) الفساد الإداري والآثار الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، القاهرة.

٨٨. حماد، طارق عبد العال (٢٠١٠) دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع ووضع آليات مكافحة الفساد المالي والإداري، ورقة عمل، الفكر المحاسبي، مجلد ١٤، عدد خاص، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٨٩. حميد، بوزيدة (٢٠١٢) الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، القاهرة.

٩٠. حميش، عبد الحق (٢٠١٤) الفساد ومكافحته من منظور إسلامي، مجلة دراسات وأبحاث، العدد ١٤، جامعة الجلفة، الجزائر.
٩١. خضر، منار عبد الرحمن محمد (٢٠١١) قيم الأسرة نحو التعاملات المادية في ضوء انتشار الفساد المالي بالمجتمع، مجلة علوم وفنون، دراسات وبحوث، المجلد ٢٣، العدد الثالث، جامعة حلوان.
٩٢. خليل، رشاد حسن (٢٠٠٥) الفساد في النشاط الاقتصادي: صوره وآثاره وعلاجه، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية.
٩٣. خليل، عطا الله وراد (٢٠٠٩) مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي: تجربة الأردن، أعمال ندوة مكافحة الفساد في الوطن العربي، ورشة عمل مكافحة غسيل الأموال وحدود مبدأ السرية المصرفية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
٩٤. داغر، منقذ محمد (٢٠٠١) علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: حالة دراسية من دولة عربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،، أبو ظبي، الإمارات.
٩٥. راتب، نجلاء عبد الحميد (٢٠٠٥) التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد: دراسة في المحددات الموضوعية للفساد في المجتمع المصري، مجلة كلية الآداب، العدد ١٢، المجلد الثاني، جامعة بنها.
٩٦. رابح، وهيبة (٢٠١٥) المورد البشري كمنظور للإصلاح الاقتصادي في ظل انتشار ظاهرة الفساد الإداري، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٤، مركز جيل البحث العلمي.
٩٧. زايد، أحمد (٢٠١٦) جدلية الفقر والفساد الاستبدادي السياسي: مقاربة أخلاقية اجتماعية، مجلة التفاهم، السنة ١٤، العدد ٥٣، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، القاهرة.

٩٨. زايد، أحمد (٢٠١٣) الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٩٩. زايد، أحمد (١٩٩٤) "المداخل النظرية في دراسة القيم: نحو مدخل نظري لدراسة قيم العمل في المجتمع القطري" ، في اعتماد علام وآخرين التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر.

١٠٠. زكي، فانة (٢٠١٠) الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وتأثيرهما في نجاح الإصلاح والتنمية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ١٦، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.

١٠١. زياني، صالح (٢٠٠٩) نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد والتمكين للتنمية المستدامة في البلدان العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٨، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية.

١٠٢. زيغلر، جان (٢٠٠٣) سادة العالم الجديد: العولمة، النهابون، المرتزقة، الغجر، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٠٣. سعد، طارق (٢٠١١) مكافحة الفساد الإداري: لجنة الشفافية والنزاهة بجمهورية مصر العربية، ملتقى: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي: تجارب عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماليزيا.

١٠٤. سالم، حنان (٢٠١١) ثقافة الفساد في مصر: دراسة مقارنة للدول النامية، أدب ونقد، مجلد ٢٧، العدد ٣١٤، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، القاهرة.

١٠٥. سالمان، عبد الحكم سيد إبراهيم (٢٠١٦) دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مجلة

مصر المعاصرة، مجلد ١٠٧، العدد ٥٢١، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

١٠٦. سلمان، جمال داود (٢٠٠٩) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفساد الإداري، مجلة الجامعة الخليجية، المجلد الأول، العدد الرابع، الجامعة الخليجية.

١٠٧. سليمان، محمود صادق (٢٠٠٥) الفساد والدوافع والانعكاسات السلبية، مجلة الفكر الشرطي، المجلد ١٤، العدد ٥٤، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات.

١٠٨. شبلي، مسلم علاوي (٢٠١٣) الفساد غير المباشر في التعليم العالي: الأسباب والنتائج، وقائع المؤتمر العلمي السابع: مظاهر الفساد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

١٠٩. صقر، هدى محمد عزت (١٩٩٥) دراسة مقارنة بين القطاعين العام والخاص: الضغوط التي يتعرض لها رجال الأعمال في مصر وآثارها، مجلة المدير العربي، العدد ١٣٠، جماعة الإدارة العليا، القاهرة.

١١٠. طاشمة، بومدين (٢٠٠٩) آليات محاربة الفساد الإداري وبناء الحكم الراشد: دراسة حالة الجزائر، دراسات استراتيجية، العدد السابع، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.

١١١. طاهر، سمية محمد (٢٠١٠) الفساد الإداري والمالي وسبل المعالجة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢٠، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

١١٢. عبد العاطي، جمال (٢٠١٥) ثقافة الفساد، مجلة التنمية الإدارية، السنة ٣٢، العدد ١٤٨، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، القاهرة.

١١٣. عبد الرحمن عبد الله محمد (٢٠٠١) النظرية في علم الاجتماع، الجزء الأول، النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١١٤. عبد اللطيف، عادل (٢٠٠٤) الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١١٥. عبد الفضيل، محمود (٢٠٠٤) مفهوم الفساد ومعاييره، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، خلال الفترة من ٢٠-٢٣ سبتمبر.
١١٦. عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن (٢٠١٣) الفساد والنمو الاقتصادي إلى مصر: دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
١١٧. عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٨٥) بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية، المجلة الجنائية القومية، المجلد ٢٨، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
١١٨. عبد المنعم، أحمد فارس وآخرون (١٩٩٩) الفساد والتنمية: الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
١١٩. عبد اللطيف، عادل (٢٠٠٤) الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٢٠. عطوة، حازم السيد حلمي (٢٠١٤) الآثار الاقتصادية للفساد الإداري في مصر وسبل المواجهة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد ٢٣، العدد ٣٩، كلية الحقوق، جامعة المنوفية.

١٢١. عمار، منى محمد الحسيني (٢٠١٢) علاج الفساد الاقتصادي في الفكر التقليدي والفكر الإسلامي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد ٣٦، العدد الرابع، القاهرة.
١٢٢. عمارة، أميرة محمد (٢٠١٢) دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ١٩، العدد ٥٨، الجمعية العربية لبحوث الاقتصاد، القاهرة.
١٢٣. عمر، مروى محمود (٢٠١١) الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، القاهرة.
١٢٤. عمارة، أميرة محمد (٢٠١٢) دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد ١٩، العدد ٥٨، القاهرة.
١٢٥. علي، رشيدة محمود سيد أحمد (٢٠١٤) الجريمة المنظمة والفساد، مجلة العدل، السنة ١٦، العدد ٤٢، السودان.
١٢٦. غالب، عبد القادر ورسمه (٢٠١٤) الحوكمة ضد الفساد، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٠٤، اتحاد المصارف العربية.
١٢٧. غنوة، آمال (٢٠١٧) الجريمة والضبط الاجتماعي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٢، مركز البحث العلمي، لبنان.
١٢٨. فاضل، رائد (٢٠١٦) التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد، مجلة المنتصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٥، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
١٢٩. فريد، مي (٢٠٠١) الفساد: رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، كانون الثاني، يناير، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

١٣٠. قباني، عبد الحليم محمد أحمد (٢٠١٨) أثر تعزيز ثقافة مكافحة الفساد الإداري من أجل التنمية المستدامة والقضاء على البطالة من وجهة نظر طلاب جامعة الطائف فرع رنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، غزة.

١٣١. كيوان، علي حسين (٢٠١٤) قياس أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

١٣٢. لخميسي، سليماني (٢٠١٣) دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، العدد التاسع، المغرب.

١٣٣. لسلوس، مبارك (٢٠١٢) دور الحوكمة المحلية في مواجهة الفساد الإداري، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

١٣٤. محمد، ساجد شرقي (٢٠٠٩) الفساد: أسبابه ونتائجه وسبل مكافحته، حولية المنتدى، مجلد ٢، العدد الثاني، العراق.

١٣٥. محمد، سامية جابر (١٩٨٤) القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٣٦. محمد، عبد الرازق جدوع (٢٠١٤) دور التربية في مواجهة الفساد: الأسباب والمعالجات، مجلة كلية الآداب، العدد ١٠٨، جامعة بغداد، العراق.

١٣٧. محمود، رمضان حسن (٢٠١٦) الفساد: دور الأجهزة في مكافحة الفساد الإداري والمال بالدولة، التنمية الإدارية، السنة ٣٢، العدد ١٥١، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، القاهرة.

١٣٨. مسعود، راضية (٢٠١٨) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد ٢٩، مركز جيل البحث العلمي.

١٣٩. مشري، زبيدة (٢٠١٧) النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي، مجلة آفاق للعلوم، العدد السابع، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

١٤٠. مشعال، محمود عبد العال (٢٠١٤) نحو نموذج كمي لإدارة الدولة لأخطار الفساد بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.

١٤١. مشعل، عبد الواحد (٢٠١٠) التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري والمالي على الدولة والمجتمع: رؤية تحليلية لحالة العراق، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد.

١٤٢. مينا، نظير فرج (١٩٩٨) مفهوم الخطورة الاجتماعية: دراسة قانونية مقارنة، مجلة الأمن، العدد ١٦، كلية الملك فهد الأمنية، المملكة العربية السعودية.

١٤٣. ميني، أيف (١٩٩٦) الفساد في نهاية القرن: قيم التغير والأزمة والتحول، ترجمة ميرفت عمر، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٩، اليونسكو.

١٤٤. ناصف، إيمان عطية (٢٠١٣) تأثير الفساد على مخرجات التعليم: دراسة تطبيقية على الدول العربية، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

١٤٥. نجار، لويزة (٢٠١٢) الفساد ظاهرة إجرامية دولية، إقليمية، ووطنية، المؤتمر السنوي الدولي الخامس لكلية الحقوق: العدالة بين الواقع والمأمول، المجلد الثالث، جامعة الإسكندرية.

١٤٦. نصر، فرج علي عمار (٢٠١٦) الفساد الإداري وأثره على الديمقراطية والتنمية، مجلة جامعة الزيتونة، العدد ١٨، جامعة الزيتونة.

١٤٧. وزارة الدولة للتنمية الإدارية (٢٠٠٧) التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة، لجنة الشفافية والنزاهة.

١٤٨. وداعة الله، مصعب عبد القادر (٢٠٠٦) الأبعاد النظرية والتطبيقية لظاهرة الفساد وتأثيرها على الدولة النامية بالإشارة للنموذج الإفريقي، مجلة دراسات المستقبل، العدد الثاني، المجلد الأول، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، السودان.

١٤٩. وفاء، دينا حسن (٢٠١٥) الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي، آفاق سياسية، العدد ٢٢، المركز العربي للبحوث والدراسات،

١٥٠. يحيي، عثماني (٢٠١٧) الحوكمة الإدارية علاج للفساد، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد ١، العدد ٢، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت.

١٥١. يونس، مفيد ذنون (٢٠١٢) أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٤، العدد ١٠٩، العراق.

152. Alan Sparling ,Robert (2017) Impartiality and the Definition of Corruption, Political Studies, vol. 66, First Published September, pp. 376-391.

153. Ashour, A.S(2004), "Integrity, Transparency, and accountability in Public Sector", UNDP, Concept Paper.

154. B. Vera, Sofia (2019) Accepting or Resisting? Citizen Responses to Corruption Across Varying Levels of Competence and Corruption Prevalence, Political Studies, First Published Aug.

155. Bamidele ,Oluwaseun (2016) Culture, Corruption, and Anticorruption Struggles in Nigeria, Journal of Developing Societies, vol. 32, First Published April, pp. 103-129.

156. Barreto ,Raul A. (2003) Corruption, Optimal Taxation, and Growth, Public Finance Review, vol, First Published May, pp. 207-240.
157. Batabyal ,Sourav (2015) Curbing corruption, financial development and income inequality, Progress in Development Studies, vol. 15, First Published January 8, pp. 49-72.
158. Chen ,Fang (2016) Gender and Corruption: The Cultural Script, Narratives, and Contentions in Contemporary China, Modern China, vol. 43,First Published May, pp. 66-94.
159. Choi ,Eunjung (2011) Liberal reform, political corruption, and socio-economic impacts in Asia and Eastern Europe, International Journal of Comparative Sociology, vol. 52, First Published May, pp. 181-196.
160. De Maria ,William (2008) Cross Cultural Trespass: Assessing African Anti-corruption Capacity, International Journal of Cross Cultural Management, vol. 8, First Published December, pp. 317-341.
161. Desta ,Yemane (2006) Designing Anti-Corruption Strategies for Developing Countries: A Country Study of Eritrea, Journal of Developing Societies, vol. 22, First Published Dec, pp. 421-449.
162. Drury ,A. Cooper (2006) Corruption, Democracy, and Economic Growth, International Political Science Review, vol. 27, First Published Apr, pp. 121-136.
163. Fischer ,Ronald (2014) Culture of Corruption? The Effects of Priming Corruption Images in a High Corruption Context, Journal of Cross-Cultural Psychology, vol. 45, 10, First Published September, pp. 1594-1605.
164. Gillian (D.) (2010) "Anti – corruption convention in the Americas", Berlin: transparent international.
165. Gould, David. (1980) Bureaucratic Corruption and Underdevelopment in the Third World; The Case of Zaire. New York: Pergamon press..

166. Hajdu ,Miklós (2018) Content analysis of corruption coverage: Cross-national differences and commonalities, European Journal of Communication, vol. 33, 1, First Published January, pp. 7-21.
167. Hodgkinson ,Peter (1997) The Sociology of Corruption - Some Themes and Issues, Sociology, vol. 31, First Published Feb, pp. 17-35.
168. Huntington, Samuel (1968) Political Order in Changing Societies, Yale Unv, United States of America.
169. Kazyrytski ,Leanid (2019) Fighting Corruption in Russia: Its Characteristics and Purpose, Social & Legal Studies, First Published.
170. Khondker ,Habibul Haque (2006) Sociology of Corruption and 'Corruption of Sociology': Evaluating the Contributions of Syed Hussein Alatas, Current Sociology, vol. 54, First Published Jan,pp. 25-39.
171. Kravtsova ,Maria (2016) Values and Corruption: Do Post materialists Justify Bribery?, Journal of Cross-Cultural Psychology, vol. 48, First Published November, pp. 225-242.
172. Lindstedt ,Catharina (2010) Transparency is not Enough: Making Transparency Effective in Reducing Corruption, International Political Science Review, vol. 31, First Published August, pp. 301-322.
173. Liu ,Cheol (2018) Corruption and Tax Structure in American States, The American Review of Public Administration, vol. 49, First Published June, pp. 585-600.
174. Maeda ,Kentaro (2015) Socioeconomic status and corruption perceptions around the world, Research & Politics, vol. 2, , First Published.
175. Mashali ,Behzad (2012) Analyzing the relationship between perceived grand corruption and petty corruption in developing countries: case study of Iran, International Review of Administrative Sciences, vol. 78, 4, First Published December, pp. 775-787.

176. Moleketi ,Geraldine (2009) Towards a Common Understanding of Corruption in Africa, Public Policy and Administration, vol. 24, First Published June, pp. 331-338.
177. Mukherjee ,Deepraj (2018) Corruption in International Business: Does Economic Globalization Help?, Global Business Review, vol. 1,First Published March, pp. 623-634.
178. Oberoi ,Roopinder (2013) Mapping the Matrix of Corruption: Tracking the Empirical Evidences and Tailoring Responses, Journal of Asian and African Studies, vol. 49, First Published May, pp. 187-214.
179. Osipian, Ararat (2012) Education Corruption, Reform, and Growth: Case of Post-Soviet Russia, Journal of Eurasian Studies, vol. 3, First Published January, pp. 20-29.
180. Pillay ,Soma (2010) Linking cultural dimensions with the nature of corruption: An institutional theory perspective, International Journal of Cross Cultural Management, vol. 10, First Published December, pp. 363-378.
181. Riley ,Parkes (2016) Corruption and Anticorruption: The Case of India, Journal of Developing Societies, vol. 32, First Published February, pp. 73-99.
182. Rothstein ,Bo (2009) Political Corruption and Social Trust: An Experimental Approach, Rationality and Society, vol. 21, First Published February, pp. 81-112.
183. Sahu ,Vineet (2017) Corruption: 'Culture' in the Dock, Journal of Human Values, vol. 23, First Published January, pp. 21-26.
184. Senior ,Ian (1998) An Economic View of Corruption, Journal of Interdisciplinary Economics, vol. 9, First Published, pp. 145-161.
185. Sharma ,Keshav C.(2005) Corruption-Free Sustainable Development: Challenges and Strategies for Good Governance, Indian Journal of Public Administration, vol. 51, First Published Jan, pp. 155-157.

186. Slager ,Rieneke (2017) The Discursive Construction of Corruption Risk, Journal of Management Inquiry, vol. 26, 4, First Published January, pp. 366-382.
187. Torsello ,Davide (2015) The Anthropology of Corruption, Journal of Management Inquiry, vol. 25, First Published April, pp. 34-54.
188. Transparency International (2019) Global Corruption Barometer – Africa ,10 edition .
189. Tudu ,Preshita Neha (2015) Growing Corruption: Is Whistle Blowing the Answer, Management and Labour Studies, vol. 39, First Published March 17, pp. 208-218.
190. Uberti ,Luca J. (2016) The 'sociological turn' in corruption studies: Why fighting graft in the developing world is often unnecessary, and sometimes counterproductive, Progress in Development Studies, vol. 16, First Published June, pp. 261-277.
191. Williamson ,John B. (2005) Corruption, Democracy, Economic Freedom, and State Strength: A Cross-national Analysis, International Journal of Comparative Sociology, vol. 46, First Published Aug, pp. 327-345.
192. Zhang ,Nan (2015) Changing a 'culture' of corruption: Evidence from an economic experiment in Italy, Rationality and Society, vol. 27, 4 First Published September, pp. 387-413.
193. Zyglidopoulos ,Stelios (2015)Toward a Theory of Second-Order Corruption, Journal of Management Inquiry, vol. 25, First Published April, pp. 3-10.